٣٠٠٠٠٠٣

مجلة جامعة أم القرى

مجلة فصلية للبحوث العلمية المحكمة

السنة الثانية العدد الثالث العام ١٤١٠ هـ

احتمال الصورةِ اللَّفظيَّة لِغَيْرِ وَزْنٍ

د. سليمان بن إبراهيم العايد*

* تخرج في كلية اللغة العربية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٣٩٥ هـ . حصل على الدكتوراه من كلية اللغة العربية من جامعة أم القرى سنة ١٤٠٢ هـ ، يعمل الآن أستاذاً مشاركاً ورئيساً لقسم الدراسات العليا العربية .

ملخص البحث

هذا البحث يتناول قضيةً صرفية ، يعرض لها الصرفيون لماماً عندما يمر بهم كلمة تحتمل غير وزنٍ واحدٍ ، وقد عُنِي البحثُ بدراسة الكلمات التي تحتمل صورتها اللفظية تعدُّد الوزن ، وقد جُعِلَ له مقدمة تناولتِ الميزان الصرفيّ ، وطريقة الوزن ، والأشياء التي تراعى في الميزان ، والأشياء التي لا تراعى ، وفوائد الميزان الصرفي .

ثم بينت الأمور التي يعرف بها الميزان ، ويعينّ ، إذا احتملت اللفظة تعدّد الوزن ، من معنى ، وسياق ، وقرينة .

ثم بيّن الباحث أنّ المعوّل في المعنى على حروف المادة لا وزنها ، وأنّ الذى يمكن أن يستفاد من الوزن هو المعاني الصرفية ، وهذا يؤدّي إلى أن بعض الألفاظ قد يختلف معناها ، ووزنها ومادتها من باب واحد ، وبعضها قد يكون الفرق بينها تقديرياً .

ثم سردْتُ بعد ذلك ما تيسّر جمعه من ألفاظٍ ، بعد تقسيمها إلى :

١ ـ ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأفعال .

٢ ـ ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأسماء .

٣ ـ ألفاظ من الأسماء وقع بين العلماء فيها خلاف ، فاحتملت صورتها غير وزن .

٤ ـ المشترك بين الأسماء والأفعال مع الخلاف التقديري في الوزن .

٥ ـ اتحاد الصورة والوزن مع الاختلاف التقديري .

وقد اجتهدت أن أضع بعض ضوابط تعين على حصر الموضوع ، ومعرفة مواطن الاشتراك .

وبعـد : فإنّ هذا البحث ذو فائدة تطبيقية في الصرف ، وينبّه إلى مسائل قد تخفى على بعض طلابِ العربيّة ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

احتمال الصورةِ اللَّفظيَّة لِغَيْرِ وَزْنٍ

لأهل العربية ميزانان : ميزانٌ يُوزَنُ به الشِّعْرُ ، وميزان يُوزَنُ به الكلم . يعنى بالأوّلْ أصحاب صنعة الشّعر ، ويُعْنَى بالثاني أَهْلُ التصريف .

فالأَوَّلُ لحفظ الشعر من الفساد ، « ومعرفة ما يجوز فيه مِمّا لا يَجُوزُ »[١] والثاني لحَصْرِ الأمثلةِ العربيَّةِ ، ومعرفة ما ليس بعربيّ أصالة ، والإرشاد إلى معرفة ما لحقَ الكلمة مِنْ تَغْيير ، وما طَرَأَ عليها ، من التقديم والتأخير ، والإبدال والإعلال ، وغير ذلك . مِمّا يمكن أن يَعْتَرِيَهَا ؛ إذِ الميزان الصرفيّ « مِعْيارٌ لفظيٌّ ، اصْطُلِحَ على اتِّخاذِه من أَحْرُفِ (ف ع ل) ليزنُوا بِهِ ما يَدْخُلُه التصريف ، من أنواع الكلم العربيّة »[٢] . ذلك « أَنَّ صِنَاعة التصريف شبيهةٌ بالصِّيَاغَةِ ، فالصَّائغُ يَصُوغُ مِنَ الأَصْلِ الواحِدِ أَشْيَاءَ مختلفةً ، والصَّرْفِيُّ يُحوِّل المادَّةَ الواحِدَةَ إلى صُورٍ مختلفة ، ولهذه المشابهة احتاجَ الصَرْفِيُّ في صِنَاعته إلى ميزان ، يعرف به عددَ حُروفِ المادَّةِ ، وترتيبها ، وما فيها من أصولٍ وزوائدَ ، وحركاتٍ ، وسكناتٍ ، وما طرأ عليها من تغيير ، كما احتاج الصَّائغُ إلى ميزانٍ يَعْرِفُ به مِقْدارَ ما يصوغه من أصلِهِ »[٣] .

والميزان الصرفيُّ عند الصرفيِّ بمثابة الرَّسْمِ الجغرافيّ ، تعرف به طبيعةُ الأرض ، وما فيها من تضاريس جبالها ، وأوديتها ، وسهولها ، ومناطق السكّان ، وأماكن الثروات ، والحدود السياسية ، والأقاليم ، وغير ذلك .

---

(١) عروض الورقة ٥٤ .

(٢) تصريف الأفعال لعنتر ٣٨ .

(٣) انظر الجاربردي ١٥ والمغني للشيخ عضيمة ٣ .

والميزان الصرفيُّ به تُعْرَفُ أصولُ الكلمات ، وما طرأ عليها من زيادةٍ ، أو حذفٍ ، وما اعترى حروفها من تغييرٍ ، بتقديم أو تأخير ، أو حركة ، أو سكون . « وليس المراد أنّ هذه المعرفة موقوفةٌ على الميزان ، فإنّه لا يستعمل إلّا بعد معرفةِ الأَصْلِيِّ والزَّائدِ ، وما إليهما بطريق القواعد التصريفيَّةِ ، فلو توقَّفَتْ تلك المعرفةُ على الميزان لَزِمَ الدّور ، بل القصد أنّ الوزن يبين حالَ الكلمة ، وما طرأ عليها ، بأخصر عبارةٍ ؛ تسهيلاً على المتعلّم »[1] . فإذا قِيلَ له : إنّ وزن مُنْطَلِق مُنْفَعِل كان أخصر من أن يُقالَ : الميم والنون زائدَتَانِ ، وكذا إذا قِيل له : إنّ (نَاءَ) فَلَعَ كان أخصر من أن يقال : إنّ اللّام مقدَّمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يُقالُ : كيف تُعْرَفُ بِهِ الأَصَالَةُ والزِّيادَةُ[2] ..

وتبيين الزَّائدِ بواسِطَةِ الميزان أَغْلَبِيٌّ ، فالزَّائد بتكرير اللام يستوي وزنه ووزن المجرّد ، فدَحْرَجَ وجَلْبَبَ ، وجَعْفَرٌ وقَرْدَدٌ على وزن فَعْلَل ، وقِمَطْر وهِجَفّ على وزن فِعَلّ ، وسَفَرْجل وسَبَهْلَل على وزن فَعَلَّل ، وهكذا[3] .

وقد آثر الصرفيّ أن يكون ميزانه من حروف (ف ع ل) ؛ لأمورٍ :

(أ) أنّ الذي يَطَّردُ فيه التغيير ويكثر ، إنّما هو الفعل والأسماء المتَّصلة به .

(ب) أنَّ تركيب (ف ع ل) مشتركٌ بين جميع الأفعالِ والأسماء المتَّصلة به ، فكان هذا جامعاً بين ما تشترك به في الهيئة اللّفظيّة والمعنويَّةِ ، إذ كُلُّ مصدر فِعْلٌ .

(جـ) أنها تَشْمَلُ مخارجَ الحروفِ الثَّلاثة : الحلق ، واللسان والشفتان ،

---

(١) تصريف الأفعال لعنتر ٣٩ .

(٢) شرح الشافية للرضي (الحاشية) ١/١٢ .

(٣) المغني لعضيمة (الحاشية) ٣ .

فأخذوا من كل مخرجٍ حرفاً ، الفاء من الشفة ، والعين من الحلق ، واللام من اللسان[1] .

وجعلوا أصل الميزان ثلاثيّاً ؛ لأنَّ الثلاثيّ أكثر أَبْنِيَةِ العربيَّةِ ، وأعدلها ، ولأنَّه لو كان رباعيّاً أو خماسِيّاً لم يتحقَّقِ الوزن إلّا بحذف حرفٍ أو اثنين ، والزّيادة أسهل من الحذف[2] .

وقابلوا الفاء والعينَ واللّام بحروفِ الكلمة الأصليَّةِ ، فإن زادت الأُصولُ على الثلاثة كَرَّرْتَ اللّام دُونَ الفَاءِ والعين .

وقد وضع أهل العربيّة قواعد للميزان الصَّرْفيِّ ، يمكن قسمها إلى قسمين :

(أ) ما يراعَىٰ في الميزان الصَّرْفيِّ .

(ب) ما لا يُراعى .

فَالَّذي يُراعَىٰ ثَمانِيَةٌ :

١ ـ القلب المكانيُّ ، إنْ حصل في الموزون ، فيقال في وزن جَاهَ : عَفَل بتقديم العين على الفاءِ ، والأَصْلُ وَجْه على وزن فَعْل .

٢ ـ الإعلال بالحذف ، تقولُ في وزن عِدْ فعل أمرٍ : عِلْ .

٣ ـ الإعلال بالنَّقْلِ ، إذا تَبِعَهُ حَذْفٌ مثل قُلْنَ وبِعْنَ : قُلْن وبِعْن . ومثل يرى ، ويُرِي ، ومثل مقول ، وإقامة ، واستقامة ، والخلاف بين سيبويه والأخفش في المحذوف معروفٌ .

٤ ـ التغيير الّذي يعتري بعض الكلماتِ في بعض اللُّغاتِ ، مثل عُصْرَ مخفَف عُصِرَ بالبناء للمفعول ، وزنها فُعْلَ ، ومثل شِعِير ورِغِيف بكسر أوّلهما ، وزنهما فِعِيل .

---

(١) شرح الشافية ١/١٢ ـ ١٣ والمغني ٧ .

(٢) المغني ٤ .

٥ ـ التغيير للبناء المجهول ، مثل ضُرِبَ ، وزنها فُعِلَ .

٦ ـ الإبدال في الحرف الزائد وحده ، ما عدا الإبدال مِنْ تاءِ الافتعال . وما أشبهه ، مثل صحائف ، همزتها منقلبة عن ياءٍ ، فوزنها فَعَائل ، وكذا عجائز .

٧ ـ إدغام حرفٍ أصليّ في زائد ، نحو : قَدَّس ، واحمرّ ، وزنهما فَعَّل وافْعَلَّ .

٨ ـ إدغام حرف زائد ، نحو : مُكْرِمِيَّ ، وزنها مُفْعِلِيَّ .

وما لا يُرَاعى في الميزان تسعة :

١ ـ الإعلال بالقلب ، ما عدا قلب الحرف الزائد وحده ـ كما تقدَّم ـ تقولُ في وزن قال وباع : فَعَل ، وقائل وبائع : فاعِل .

٢ ـ إبدال الحرف الأصليّ ، حيث يُؤْتى في الميزان بما يقابَلُ به الحرف الأصليّ ، تقولُ في وزن تُرَاثٍ : فُعَال ، وإسادة : فِعَالة .

٣ ـ الإعلال بالنَّقْلِ فقط ، مثل يَقُولُ ويبيع ، وزنهما يَفْعُلُ ويَفْعِلُ .

٤ ـ الإعلال بالنَّقْلِ والقلب ، مثل مختار ، ومثل يُقَالُ .

٥ ـ الإبدال مِنْ تاءِ الافتعالِ والتَّفَعُّلِ والتّفاعُل على رَأْي الجمهور ، مثل اطْطَبَرَ ، وزْنُهَا افْتَعَلَ .

٦ ـ إدغام حرف أصليّ في مثله ، نحو : يَفِرّ ، وشَدَّ .

٧ ـ إدغام زائدٍ في أصليّ ، نحو سَيِّدٍ ومَرْمِيّ .

٨ ـ التغيير الّذي للإدغام وحده ، فوزن رَدَّ ، واشْتَدَّ ، ورُدَّ (فعل أَمْرٍ) فَعَلَ ، وافْتَعَلَ ، وافْعُلْ .

٩ ـ التغيير الّذي يصحَبُه إعْلالُ النَّقْلِ ، فَجُودُوا ، وزنها افْعُلوا ؛ إذِ الإعْلالُ بالنقل إن تبعه حذف غَيْرِ همزةِ الوَصْلِ رُوعِي في الميزان ، فَعَلَى هذا تَقُول في وَزْنِ قولوا : أُفْعُلُوا ؛ لأنَّ أصلها أُقْوُلُوا دون اعتبارٍ للإعلال بالنقل ، وحذف همزة الوصل .

فالوزن الواحد تَرِدُ عليه الكلمات الكثيرةُ ، لِأَنَّ الكَلِمَ غَيْرُ مُتَنَاهٍ ، والوزن كالمورد ، يوزن به كلُّ ما اتّفقت هَيْئَتُهُ ، وأصوله .

وبحثنا الّذي نقدِّمه يتناول أمراً آخر ، هو أنّ صورة الوزن صالحة ؛ لأنْ يُوزَنَ به ما اتّحد في الهيئةِ ، وتغايرت أصوله ، مثل الاختلاف من حيث الثلاثية والرباعية مثلاً . وهذا يناظِر مسألةً أخرى مِنَ العربيّة . وهِيَ ورودُ المشترك أوِ الأضداد ، والأصل أنَّ لكلِّ كلمةٍ معنىً ، إذِ الأَصْلُ في الألفاظ التبايُنُ ، فيتعاور الكلمةَ عِدَّة معانٍ ، بل معانٍ متضادّة ، كما أنّ وزن الكلمةِ يحتمل غير وَجْهٍ ، بحسب المعنى المراد ، بل قَدْ يُؤَدِّي الوزن الواحد معانيَ متعدِّدةً[1] ، ويفرق بينها حينئذٍ بالسّياق والقرائن ، كما هُوَ الحالُ في اسم المفعولِ مِمَّا زاد على الثلاثة ، واسم الزمان والمكان ، والمصدر الميميّ ، صورتها جميعاً واحدة ، ووزنها واحِدٌ . والسياق والقرائن هو الذي يعيِّن المُرادَ .

والبصريّون يقولون : إن اسم المكان والمصدر على وزن اسم المفعول في الرباعيِّ قليلٌ ، إلّا أن تَقِيسَهُ ، وذلك نحو المُدَحْرَج ، تَقُولُ : دحرجْتُهُ مُدَحْرَجاً ، وهذا مُدَحْرَجُنَا ، وقلقلته مُقَلْقَلاً ، وهذا مُقَلْقَلُنَا ، وكذلك أكرمْتُه مُكْرَماً ، وهذا مُكْرَمُكَ ، أَيْ : مَوْضِعُ إكرامِكَ ، وعليه قوله تعالى : ﴿ **ومزّقناهم كُلَّ ممزَّقٍ** ﴾[2] . أي : تَمْزِيق ، وهذا مُمَزَّقُ الثياب ، أي : الموضِع الَّذي تُمَزَّقُ فيه .. »[3] .

« والأصل أن يفرق بين الألفاظ بحروفها ومادَّتها لا وزنها »[4] ؛ لأنّ الميزان تابع للمادة والهيئة ، وتحديد معنى اللّفظ إنّما يَتِمُّ مِنْ مادّتِه ، وهذا لا يمنع أن يعرف من الصورة والوزن ، وخاصّةً المعاني الصرفيّة ، التي تَرْبِطُ المعنى بالذّاتِ ، على وجه مخصوص : لأنّ لكلِّ نوعٍ دلالةً صرفيَّةً خاصّةً .

وقد لا يفرق بين الشيئين حتَّى في الميزان الصرفيّ ، وإنّما يفرق بخواصّ الاسم والفعل ، مثل التنوين ، والإسناد ، وسائر العلامات المميزة لكل نوعٍ .

---

(١) المقصود هنا المعاني الصرفية .

(٢) سبأ آية ١٩ .

(٣) انظر الخصائص ١/٣٦٦ ـ ٣٦٨ .

(٤) المنصف ١/٧٣ .

وقَدْ يتّفِقُ اللّفظانِ مع ذلك في الوَزْنِ ، ويتّفقان في النوع كالاسميَّةِ ، ويكون الفرق بينهما تقديرياً . وخاصّة في الفرق بين المفرد والجمع ، مثل فُلْكٍ ، تُطْلَقُ على المفرد وعلى الجمع ، ومثل إمام تطلق عليهما ، ومثل قيامٍ مصدر وجمع .

فَفُلْك مفرداً مثل قُفْل ، وجمعاً مثل بُدْنٍ ، وإمام مفرداً مثل كِتابٍ ، وجمعاً مثل كرامٍ ... إلخ . وهذا محصورٌ في ألفاظ معدودة[1] .

وقَدْ لَا يُفْرَق بين اللّفظتين لا لفظاً ولا تَقْدِيراً ، وذلك إذا نسبت إلى اسمٍ مختومٍ بياءٍ مُشَدَّدةٍ ، ليست إحداهما أصليّة ، مثل كرسيّ ، تَقُول في النَّسَبِ إليهما كُرسيٌّ ، يَتَّحِدُ لفظ المنسوبِ والمنسوب إليه .

« ولا يَعْزُب عن بالك أَنَّ الميزان في هذه الحالة لا يَتَغَيَّرُ إذا كانت الياء المُشَدَّدة مُؤَلَّفَةً مِن ياءين زائدتين ، كما في كرسيّ وشافِعيّ وبختيّ ؛ لأنّك ستحذِفُ مِنَ المنسوب إليه الياءَ بقسميها ، وهِيَ زائدةٌ على أصول الكلمة ، وتضع مكانها يَاءَ النّسب ، وهي ـ أيضاً ـ زائدةٌ ، فكرسيّ في النَّاحيتين وزنه فُعْلِيٌّ ، وشافِعِيّ في الناحيتين فاعِلِيّ »[2] .

ومثل هذا النّسب إلى عَمًى مصدراً ، وإلى عَمٍ مشتقّاً منقوصاً ، يُقالُ فيهما : عَمَوِيٌّ . وهذا مطّرد معروفٌ في قواعِدِ الإضافةِ ، والوزن فيهما واحد ؛ لأنّه قلب فيهما آخر الكلمة (الألف أو الياء) ، وزيدَتْ يَاءُ النّسبة .

ومثل المضارع المبنيّ للمفعول من وعد وأوعد ، يقالُ : يُوعَدُ بصورة واحدة ، ووزن واحد . ولسائل أن يسأل عن زنةِ الكلماتِ في حال اللَّبْس ، ما الّذي يُعَيِّنُ وزناً بعينه ؟ فيقال له : إنَّ ذلك يتمّ بطرقٍ ، منها :

---

(١) انظر تصريف الأسماء ٢٠٣ وانظر الخصائص ٣/٦٣ ـ ٦٤ .

(٢) الوافي / لأحمد عمارة ٦٦ .

١ ـ تصريف الكلمة . ففعل آتى يحتمل أَفْعَلَ وفَاعَلَ[١] ، وكذا آجر ، فإذا انتقلنا إلى المضارع منهما افترقا ، فقلنا : يُؤْتَي ويُؤَاتي ، فاختلفت الصورة .

٢ ـ إعراب الكلمة ، مثل خِرْصٍ خِرْصان (مثنىً وجمعاً)[٢] فالمثنّى تكسر نونه دون تنوينٍ ، والجمع يعرب بالحركاتِ مصروفاً .

٣ ـ منع الصرف وعدمه ، مثل حَسَّان وبابه ، إن صرف فوزنه فَعَّالٌ ، وإن لم يصرف فوزنه فَعْلَان[٣] .

٤ ـ معرفة خواصّ النّوع (الاسميّة والفعلية) ، وعلاماته المميزة ، مثل شَهْدَ الله ، فَشهْد تحتمل أن تكون اسماً ، وتحتمل أن تكون فِعلاً ، إلّا أنّ حركة الآخر ، وما يضمّ إليها أو يصاحبها ، أو يلحقها يعيّن نوعها . ومثل طَلَب تحتمل الاسمية والفعلية ، فيفرق بينهما على نحو ما تقدَّم .

٥ ـ السياق والقرائن ، وذلك في نحو « مختار » اسم فاعل أو مفعول ، وفي نحو « معتدّ » اسم فاعل أو مفعول . وهذا هو الأصل في التفريق ، ويمكن رجع ما تقدّم ذكره قَبْلُ إليه .

والاختلاف في الوزن ـ إلى جانب إفادته في تعيين المعنى المراد ـ يُفِيدُ في معرفة ما يَلْزَمُ من أحكامٍ صرفية ، مثل التصغير والجمع ... « فالأَرْوِيَّةُ مِنْ قال فيها : إنّها فُعْلِيَّةٌ ، قالَ في أَرْوَى : أُرَيًّا ، ليس غَيْرُ ؛ لأَنَّ أَرْوَى عنده على هذا القَوْلِ (فَعْلَى) .

ومَنْ جعل أَرْوَى (أَفْعَلَ) لَمْ يَقُلْ إلّا أُرَيٌّ ، فاعْلَمْ ، فيحذف ياءً لاجتماع اليَاءات . ومَنْ قالَ في أَسْوَدَ : أُسَيْوِد على المجاز قال : أُرَيْوٍ ، فاعلم »[٤] . وسيأتي نحو هذا فيما يُسْتَقْبَلُ مِنْ هذا البَحْثِ .

---

(١) تصريف الأسماء ٦٥ .
(٢) تصريف الأسماء ٢٢١ .
(٣) انظر تصريف الأفعال / لعنتر ٩٣ ـ ٩٥ .
(٤) المقتضب ٢ / ٢٨٥ .

ووزن الكلمة يفرق به بين الأنواع والتصاريف ، فلو وَزَنَّا كلمةً مختومَةً بألفٍ تحتمل أن تكون للتأنيث وأن تكون للإلحاق ، إذ تبقى ـ في الميزان ـ ألفاً في حال التأنيث ، وتكون لاماً ثانيةً في حالِ الإلحاق ، ثم تأتي مسألة لحاق تاءِ التأنيث ، فتمنع في حالِ التأنيث ، وتجاز في حالِ الإلحاق . وتمنع في حال التأنيث ، وتجرى في حال الإلحاق[1] .

* * * * *

وقد رأيت أن أقسم البحث تسهيلاً لتناوُلِهِ إلى :

١ ـ ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأفعال .

٢ ـ ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأسماء .

٣ ـ ألفاظ من الأسماء وقع فيها خلافٌ بين العُلماءِ ، فاحتملت صورتُهَا غَيْرَ وَزْنٍ .

٤ ـ المشترك بين الأسماء والأفعال صورة مع الخلاف التقديري في الوزن .

٥ ـ اتحاد الصورة والوزن ، مع الاختلاف التقديريّ .

---

(١) انظر تصريف الأسماء ١٦٠ ـ ٦١ .

ما اتّحدت صورته واختلف وزنه من الأفعال

١ ـ توافق صورة الماضي والأمر :

تأتي صورة الماضي موافقة لصورة الأمر في الفعل الّذي مضارعه مفتوح العَيْنِ ، سواء أكان ماضيه مكسور العين (من باب فرح) أو مفتوحها (من باب ضرب) .

ومن أمثلة ذلك : خَصَّ ، بَشَّ ، مَلَّ ، لَذَّ ، بَحَّ ، صَبَّ ، بَذَّ ، وَدَّ[١] ، لجّ ، قَرَّ ، هَشَّ ، ضَنَّ ، بَرَّ[٢] ، مَرَّ ، مَسَّ ، خَبّ[٣] ، غَضَّ[٤] ، غَصَّ[٥] . فهذه الأفعال ـ وهي مفتوحة العين في المضارع ـ تحتمل أن تكون أمراً ، وتحتمل أن تكون ماضياً ، فإن كانت أَمْراً فوزنها افْعَلَ ؛ لأنَّ الأمر فرع المضارع ، وعينه تحرّك بحركة عين مضارعه ، وآخره ساكن بناءً ، ولما تقدّم مِنْ أَنَّ التغيير الّذي يكون مِنْ أجل الإدغام لا يُرَاعى[٦] .. فوزن الأمر فيها جميعاً افْعَلْ ، وإنْ كان ظاهر الصّورةِ غير ذلك ، ووزن الماضي فَعِلَ أَوْ فَعَل ، ويجوز في أكثرها وَجْهٌ آخَرُ[٧] .

و « مثل هذا النّوع مِمَّا تتوقَّفُ معرفة بابه على ضبط عَيْنِ مضارِعِه بطريق السَّمَاع ، فإذا وردتِ العَيْنُ مفتوحةً فيه ، أمكننا التّوصُّلُ إلى معرفة حركة العَيْنِ في الماضي ، بقاعدة (فَعل يَفْعَلُ) بالفتح فيهما ، وخلاصتها أَنَّ هذا البابَ يغلب فِيما كان حَلْقِيَّ العَيْنِ أَوِ اللَّام ، نحو نَهَضَ يَنْهَضُ ، وفتح يفتح ، فإن لم يتحقق هذا القَيْدُ كان الماضي مِنْ بابِ علم »[٨] .

---

(١) هذه الأفعال من باب (فرح) .
(٢) هذه الأفعال من بابي (ضرب ، وفرح) .
(٣) هذه الأفعال من بابي (فرح ، ونصر) .
(٤) هذه الأفعال من بابي (فرح ، ومنع) .
(٥) هذه الأفعال من أبواب (فرح ، ونصر ، وفتح) .
(٦) انظر ص ١٠١ من هذا البحث .
(٧) انظر التطبيقات من كتاب المغني للشيخ عضيمة ١٥٤ .
(٨) تصريف الأفعال / لعنتر ١٥٤ .

٢ ـ اتِّحاد صورة الأمر والمبنيِّ للمجهول مِنَ الماضي :

من المعلوم أَنَّ الثُّلاثيَّ المُعَلَّ العَيْنِ ـ وذلك في نحو (قِيلَ وبِيعَ ، وقُولَ وبُوعَ) يجوز فيه عند بنائه للمجهولِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ : إخلاصُ الضَّمِّ في أَوَّلِهِ ، وإخلاصُ الكسر ، والإشمام[١] . « وقَدْ أَجْرَوُا المُدْغَمَ مُجْرَى المعتلِّ في هذا البابِ ؛ لموافقتِهِ إِيَّاهُ في سكونِ العَيْنِ : قال الله تَعالى : ﴿ **هذه بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إلينا** ﴾ . « رِدَّتْ إلينا » و « رُدَّتْ إلينا »[٢] .

وحكى ابنُ جِنِّيّ عن أبي عليّ « أَنَّهم يُنْشِدُونَ بَيْتَ الفرزْدَق على ثلاثَةِ أَوْجُهٍ :

وما حُلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبَى حُلَمَائِنا ولا قائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ

حُلَّ ، وحِلَّ ، وحُلَّ »[٣] .

فإذا أخذْنا الأمر مِنْ هذا الفِعْلِ فإنَّنَا نُحَرِّكُ عَيْنَهُ بحركة عَيْنِ المضارعِ ، فإنْ كَانَ مضمومَ العَيْنِ اتَّحَدَ في الصُّورَةِ مع المجهولِ في حَالِ الضَّمِّ ، وإنْ كان مكسورَ العَيْنِ اتَّحَدَ في الصورةِ مع المبنيِّ للمجهولِ في حال الكَسْرِ : إِذْ في حَالِ الضَّمِّ يكونُ المبنيُّ للمفعولِ مضمومَ الأوّل ، مَكْسُورَ ما قَبْلَ الآخِرِ . وفي الفعل مثلان ، يسكن أَوَّلُهُمَا ، ثُمَّ يُدْغَمَانِ . وفي الأمر تنقل حركة الأوّل من المثلين إلى السَّاكن قبله ، فتحذف همزة الوَصْلِ ، ويسكن أوّل المثلين ، فيدغمان ، ثُمَّ يُحَرَّكُ آخر الفِعْل بالفتح[٤] ؛ تخلُّصاً من التقاءِ الساكنين . فيقال : رُدَّ وشُدَّ ،

---

(١) انظر المنصف / ٢٤٩/١ وبغية الآمال ١٣٨ .

(٢) سورة يوسف آية ٦٥ .

(٣) انظر المنصف ١ / ٢٤٩ .

(٤) هذا وجه من أوجهٍ ثلاثةٍ ، ثانيها الكسر ، ويحرّك به : لأنّه الأصل في التخلُّص من التقاء الساكنين ، نحو حُجِّ ، وثالثها إتباع اللاّم العين ، فتحرك بحركتها ، نحو : حُجُّ ، وفِرُّ . ومثل الأمر في هذا المضارع المجزوم على لغة الإدغام . انظر شرح الشافية ٢٤٣/٢ ـ ٢٤٦ والمغني ص ١٧١ .

فتحتمل الصِّيغَةُ أَنْ تكون فِعْلاً مَبْنِيّاً للمجهولِ ، وأن تكون فِعْلَ أَمْرٍ . والسِّياقُ والقرائن ، ونظام الجملة هو الّذي يُعَيِّنُ أَحَدَهُمَا .

وأمّا في حال الكسر فإنَّنا في المبنيِّ للمفعولِ ننقل حَرَكَةَ العَيْنِ إلى الفَاءِ ، ويسكن أَوَّلُ المثلين ، فيدْغَمَانِ ، وفي فِعْل الأَمْرِ نَنْقُلُ حركة العَيْنِ إلى الفَاءِ .. ثُمّ نَفْعَلُ ما فَعَلْنا في المضموم .. وتقدَّم أَنَّ هذا التغيير لا يُراعَى في الوَزْنِ ، فنقول في فَرَّ : فِرَّ ، فتحتمل هذه الصيغةُ أَنْ تكون فِعْلَ أَمْرٍ ، وتحتمل أن تَكُونَ فِعْلاً مبنيّاً للمجهولِ . والسِّياقُ ، والقرائن ، ونظام الجملة هُوَ الذي يُعَيِّنُ أَحَدهما .

٣ ـ **اتحاد صورة الأمر من المثال** الذي أوّله واوٌ ، ومضارعُه مكسور العين ، والأجوفِ اليائي إذا كانت عين المثال مثلَ فاء الأجوف ، ولامه مثل لامه .

نقول في الأمر مِنْ وزن ، والأمر مِن زَانَ : زِنْ ، فيحتمل أن يكونَ مِن الوزن ، فوزنه ـ حينئذٍ ـ عِلْ ، ويحتمل أن يكون مِن الزَّيْنِ ، فوزنه ـ حينئذٍ ـ قِلْ . وأصْلُه ازْيِنْ ، نقلت حركة الياءِ إلى السّاكن قبلها ، فاستُغْنِي عن همزة الوصل ، ثمّ حُذِفَتِ اليَاءُ ؛ لالتقاءِ الساكنين ، فاجتمع فيع إعْلالَانِ : إعلالٌ بالنقلِ ، وإعلالٌ بالحَذْفِ .

ومثله **الأمر** من وَدَن ، يقال وَدُنَ كوعده : بَلَّه ونَفَعَه ، وودن العَرُوسَ : أَحْسَنَ القِيامَ عليها ، والشَّيْءَ : قَصَدَ[1] . **والأمر** من دَانَهُ يَدِينُهُ إذا أعطاه إلى أَجَلٍ ، ودِنْتُه أَدِينُهُ : خَدَمْتُه[2] .. إلخ . نقول في الأمر منهما : دِنْ ، فوزنه مِنَ الأَوَّلِ (عِل) بحذف الفَاءِ ، ووزنه مِنَ الثاني (قل) ، وأصله (ادْيِنْ) فجرى فيه ما جَرى في (زِنْ) .

ومثل وَطَنَ بالمكان : أقام بِهِ ، وطَانَ : حَسَّن عَمَلَ الطِّين ، وكتابه : ختمه به . والأمر منهما : طِنْ ، على ما تقدَّمَ في (زن) .

---

(١) القاموس (ودن) .

(٢) القاموس (دين) .

٤ ـ **اتفاق الماضي والمضارع في الصورة ، واختلاف الوزن :**

المثال اليائيّ إذا صِيغَ منه المضارعُ لم تُحذَفْ ياؤُهُ . كما يفعل في المثال الواويّ ، نحو وَعَدَ يَعِدُ ؛ إذْ لَيْسَ فيه ما يُوجِبُ الحَذْفَ لِخِفَّةِ اليَاءِ ، وقَدْ حكى سيبويهِ ـ على وجه الشذوذِ ـ يَئِسَ يَيْئِسُ ، بحذف الفاء (الياء) ، شَبَّهُوهَا بـ « يَعِدُ »[1] .

ولا أعلم في العربيّة فِعلاً غيره ، ويفرق بين الماضي والمضارع في الوصل ، بحركة الآخر في غيرِ النَّصب .

ووزنه ـ ماضياً ـ فَعِلَ ـ ومضارعاً ـ يَعِلُ بإسقاطِ فائه لمقابلتِها الياء .

٥ ـ **اتفاق صورةِ أمر الفعل الثلاثيِّ** إذا كان مثالاً واوياً مكسور العين في المضارع ، مع فِعْلِ الأمر من المضاعفِ المكسورِ العين في المضارع ، وهُما مُسْنِدانِ إلى نونِ النِّسوة ؛ لأنّ الأمر محمولٌ على المضارع ، فالأمر تحذف الواو منه ، إن كَانَ مثالاً ، ويجوز فيه وجهان إن كانَ مُضاعَفاً :

١ ـ الإتمام ، نحو يَقْرِرْنَ ، ووزنه يَفْعِلْنَ ، وأمره اقْرِرْنَ بوزن افْعِلْن .
٢ ـ حذف العين ، ونقل حركتها إلى ما قبلها ، نحو يَقِرْنَ ، ووزنه يَفِلْنَ .

والاشتراكُ إنما يكُونُ في الصورة الأخرى ، فالفِعْلُ قِرْنَ يحتمل أن يكون من المثال الواويِّ ، مِنْ وَقَرَ يَقِرُ ، فوزنه يَعِلْنَ ، ويحتمل أن يكون مِنْ قَرَّ يَقِرُّ ، فوزنه يَفِلْنَ ، حُذِفَتْ عيْنُه ، ونقلت حركتها إلى الفاء (القاف)[2] .

ويمكن أن يمثَّل لهذا بالأفعال الآتية : وَعَزَ وعَزَّ ، وَكَفَ وكَفَّ ، وَخَفَ وخَفَّ ، وَجَفَ وَجَفَّ ، وصَبَ وصَبَّ ، ودَنَ ودَنَّ ، وقف وقَفَّ ، وَكَرَ وكَرَّ ، وَرَقَ

---

(١) الكتاب لسيبويه ٤/٣٣٩ وانظر المنصف ١/١٩٦ .

(٢) انظر اللسان (قرر) ، وهذا الحذف عدّه سيبويه شاذاً قياساً ، لا استعمالاً ، وجعله غيره قياساً ، وهو الأظهر ، انظر شرح الشافية ٣/٢٤٥ والأشباه والنظائر ١/٣٧ ودراسات لأسلوب القرآن ٢/٢/٢٤٧ وغيرها .

ورَقَّ ، وجَدَ وجَدَّ ، وهِمَ وهَمَّ ، ولَجَ ولَجَّ ، وَجَمَ وجَمَّ ، وَشَجَ وشَجَّ ، وَفَرَ وفَرَّ ، وَزَنَ وزَنَّ ، وَزَفَ وَزَفَّ ، وشَرَ وشَرَّ ، ودَفَ ودَفَّ ، وَفَدَ وفَدَّ ، وَشَمَ وشَمَّ .

٦ ـ **اتِّحاد الصورة اللّفظيّة** لفعل الأمر من المثال الواويّ مع الأمر من الأجوفِ الثُّلاث اليَائيِّ ، تقولُ في الأمر من (وَأَدَ ، آدَ) : إِدْ ، فوزنه مِن الأَوَّل : عِلْ ، ومن الثَّاني فِلْ ، وإِنْ كانَتِ الصُّورة واحِدةً .

٧ ـ **اتِّحاد صورةِ الفعل الماضي الثُّلاثيِّ المضاعف** (لامُهُ وعَيْنُهُ من جنسٍ واحد) سواء أكان مكسور العين أَمْ مفتوحها أم مضمومها ، ويختلف الوزن ، فالأفعال (عَضَّ ، وَرَدَّ ، ولَبَّ ، وشَرَّ) صورتها واحدة ، وميزانها مختلِفٌ ؛ إذِ الأَوَّلُ وزنُه فَعِلَ ، والثاني فَعَلَ ، والثالث والرابع فَعُلَ . وقَدْ قيل : إنَّه « لم يَأْتِ فيما عينه ولامه من موضِعٍ واحدٍ فَعُلْتُ إلّا حرفانِ ، وهُما لَبُبْتَ ، فأنْتَ لبيبٌ ، حكاها يونُس ... وحكى قطربٌ : شَرُرْتَ في الشَّرِّ »[1] .

وقد يأتي الفعل الواحد من مادّةٍ واحدةٍ على وجهين ، فتكون صورتهما واحدة ، والوزن مختلفٌ ، إمّا من بابِ التَّوسُّع ، أو من باب اختلاف المعاني . وذلك مثل (قَرَّ وهَشَّ وَضَنَّ وبَرَّ) من بابي ضَرَبَ وفَرِحَ . ومثل : (مَرَّ ، ومَسَّ ، وغَصَّ ، وخَبَّ) من بابي فَرِحَ ونَصَرَ ، ومثل (عضّ) من بابي فرِح ومنَعَ .

٨ ـ **اتحادٌ في الصورة** ، وافتراق في الميزان ، في الأفعال الجُوف التي من بابي فَعِلَ وفَعَلَ أو مِنْ باب فَعُلَ ، الصورة واحدة والوزن مختلف . حين نقول : خاف يخافُ ، وهاب يهابُ ، وقالَ يَقُولُ ، وباعَ يبيعُ ، هذه الأفعال الماضية كلها في صورةٍ واحدة ، مفتوحة الأوّل ، ساكنة العين ظاهراً ، وقد تقدَّم أنَّ مثل هذا لا يُراعى في الميزان ، فنقول في وزن الفعلين الأوّل والثاني : فَعِل ، ونقول في وزن الثالث والرّابع : فَعَل . ونقول ـ أيضاً ـ في وزن طال : فَعُل ؛ لأنّ أصلها طَوُلَ .

---

(١) المنصف ١/٢٤٠ .

فهذه الأفعال صورتها واحدة ، وميزانها مختلف إلاّ على قول من يقول : إنّ وزنها فال . فالاتفاق إذن في الميزانِ أَيْضاً .

٩ ـ **اتحاد الصورة اللفظية** إذا أسند الفِعْلُ الناقص إلى نون النِّسْوَةِ أو واوِ الجماعة .

تقولُ في الإسنادِ إليهما : النِّسْوَةُ يَعْفُونَ ، ويَسْمون ، والرجال يعفون ويَسْمُون ، والخلاف بينهما في الوزن ؛ إذ وَزْنُ الأَوّلَيْنِ يَفْعُلْنَ ، ووزن الآخِرَيْنِ يَفْعُونَ .

فالواو في جمع المذكر واو الضمير ، وهِيَ الفاعل ، والواو في جمع الإناث لام الفعل .

والنون مع جمع المذكر نون الرفع ، ومع جمع الإناثِ ضمير النِّسْوَةِ .

ثمّ إنَّ الفِعْل مع جَمْعِ المذكر معربٌ مرفوع بثبوتِ النّون ، ومع جمع الإناثِ مبنيّ على السكون[1] .

١٠ ـ **اتفاق صورة المضارع** من الناقص اليائيِّ إذا أسند إلى ياءِ المخاطبة ، وصورته إذا أسند إلى نون النّسوةِ . مع اختلاف وزنيهما .

تقولُ للمخاطبة : أَنْتِ تَقْضِينَ ، وتَهْتَدِينَ ، وتَسْتَرْضِينَ ، وتُنَادِينَ ، وتَرْضَيْنَ ، وتَنْسَيْنَ ، وتَسْعَيْنَ ، وتَتَمطَّيْنَ ، وتتصابَيْنَ .

وتقول لمخاطبة جمع الإناثِ : أَنْتُنَّ تَقْضِينَ وتَهْتَدِين ، وتَسْتَرْضِينَ وتنادِينَ ، وتَرْضَيْنَ ، وتَنْسَيْنَ ، وتَسْعَيْنَ ، وتَتَمطَّيْنَ ، وتتصابَيْنَ .

فالياءُ في أَفعال المُخَاطَبَةِ ياء ضمير ، وهِيَ الفاعِلُ ، واليَاءُ في مخاطبة الجمع من أصل الفَعْلِ .

---

(١) انظر المغني لعضيمة ١٧٢ .

وقد خَصَّ أبو بكر بن الأنباريّ (٣٢٨) هذه المسألة بمؤلّفٍ خاصّ ، أَسْمَاه (كتاب يَعْفُونَ) .

ثُمَّ إنَّ النُّونَ في أفعال المخاطبة المفردة علامة إعراب (رفع) ، وفي أفعال جمع الإناثِ ضمير رفع متحرك ، فهي الفاعل .

وفعل المخاطبة من الأفعال الخمسة ، مرفوعٌ بثبوتِ النون ، ومع جمع الإناث الفعل مبنيٌّ على السكون لاتّصاله بنون النسوة .

ثُمّ إنّ النُونَ هذه غير لازمَةٍ في حالةِ الإسناد للمخاطبة عند الجزم والنصب ، بخلاف النُّونِ في حال الجمع .

ولهذا اختلف الوزن في الحالين ، فقالوا في وزن المسند للياء : تَفْعِينَ ، وتَفْتَعِينَ ، وتَسْتَفْعِينَ ، وتُفَاعِينَ ، وتَفْعَيْنَ ، وتَتَفَعَّيْنَ ، وتتفاعَيْنَ ، بحذف لام الفعل منهما جميعاً .

ووزنها في الحالة الأخرى : تَفْعِلْنَ ، تَفْتَعِلْنَ ، تَسْتَفْعِلْنَ ، وتُفاعِلْنَ ، وتَفْعَلْنَ ، وتَتَفَعَّلْنَ ، وتَتَفَاعَلْنَ .

١١ ـ **اتّفاقُ صورة أَفْعَلَ وفاعَلَ** « إذا كان ثلاثيُّهما المجرد مهموز الفاء ، ويُعَيَّنُ أَحَدُهُمُا بالرُّجوع للمضارع ، فإن كان المضارع على وزن يُفْعِلُ كان الماضي من باب أَفْعَلَ ، وإن كان على وزن يُفَاعِلُ كان الماضي من باب فَاعَلَ ، فمتى عُلِمَ المُضَارِع عُرف نوع الماضي ، فيتعيَّنُ أحياناً أَفْعَلَ كما في آلى ، وآمَنَ ، وآوى ، ويتعيّن أحياناً فاعل كما في آخذ وآخى ، وقد يأتي صالحاً للاثنين ، مثل آتى ، وآجر (بمعنى أكرى) ، وفاعَلَ (عقد الإجارة) ، وآلَفَ ، وآنَسَ »[1] .

فهذه أفعالٌ تحتمِلُ الوَزْنَيْنِ ، وتظهر ثمرةُ هذا الاحتمال في المصدر ؛ إذ مصدر أَفْعَلَ إفْعَال ، ومصدر فاعَلَ الفِعَالُ ، فنحو : آتى مصدره إيتَاء ، فقد

---

(١) تصريف الأسماء ٦٥ ، وقد يفرق بين الفعلين في الإسناد : لأنّ فَاعَلَ الغالِبُ عليه أن يكون بين طرفين ، كل منهما فاعل من جهة ، مفعول من جهةٍ أخرى .

يكون إفعال ، وقد يكون فِيعال ، مثل قِيتال ، جاء على الأصل[1] .

١٢ ـ اتّحاد صورة الماضي مزيد الثلاثي ، والمضارع المبدوء بالهمزة إذا كانا معتلّي الآخر .

تقول : أرضى (أنا) وأَرْضَاه ، ولَنْ أَرْضَاهُ ، وتقول : أَرْضَاه زيدٌ ويُرْضِيهِ ، فأوَّلُهُمَا مضارعٌ ، فاعله ضمير مستترٌ وجوباً ، ووزنه (أَفْعَلُ) ، والآخر ماضٍ ، فاعله مستتر جوازاً ، ووزنه أَفْعَلَ ، والتفرقة بينهما بالقرائن .

ومثله أنا أهواه ، وأَهْوَى ﴿ **والمؤتفكة أَهْوَىٰ** ﴾[2] ، فالأوّل مِنْ هَوِيَ : إذا أَحَبَّ ، ووزنه أَفْعَلُ ، والآخر أَهْوَى ، مزيد بالهمزةِ ، ووزنه أَفْعَلَ ، فصيغَتُهُمَا أو وَزْنُهُمَا واحِدٌ ، والاختلافُ تقديريّ ، وهما مختلفان في الماضويَّةِ والمضارعِيَّة ، وأمّا حركة الآخر ، فلا يعتدُّ بها : لأنها غَيْرُ داخلةٍ في الوَزْنِ .

١٣ ـ اتحاد صورتي فِعْل الأمر والماضي من مزيد الثلاثيّ (انْفَعَلَ وافْتَعَلَ) المبدوء بهمزة الوصل ، ولامه مضعّفة .

نقول في (امتدَّ ، واشتدَّ ، واحتدَّ) : إنها أفعالٌ تحتمل أن تكون ماضيةً ، وتحتمل أن تكون أمراً ، فإن كانتْ ماضِيةً ، فوزنها افْتَعَلَ ، اجتمع المثلان في كلمةٍ واحدة ، فأسكنّا أَوَّلَهُمَا ، ثُمَّ أُدْغِما .. وإن كانت أمراً فوزنها افْتَعِلْ اجتمع المثلان في كلمةٍ ، فأسكنَا أوّلهما ، ثم حرّكنا الثاني بالفتح لِئلاّ يلتقي ساكنان في

---

(١) هذا هو القياس : لأنّ المصدر لا بُدَّ من اشتمالِهِ على جميع حروف الفعل ، ولكنه ترك ، فهو شاذّ استعمالاً ، وقال المبرد : « الياء محذوفة من فيعال استخفافاً ، وإن جَاء بها جَاءِ فمصيبٌ » . المقتضب ٢/١٠٠ وفي سيبويه ٤/١٨٠ ـ ١٨١ « وأمّا الذين قالوا : تحمّلْتُ تِجمّالاً ، فإنّهم يقولونَ : قاتلت قيتالاً ، فيوفّرون الحروف ، ويجيئون به على مثال إفعال ، وعلى مثال قولهم : كلمته كِلاّماً . وقد قالوا : ما رايْتُهُ مِراءً ، وقاتلْتُهُ قِتالاً . وجاء فِعالٌ على فَاعَلْتُ كثيراً . كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها » ـ وفيعال ، وإن كانت هي الأصل ـ ليست بقياسٍ : لأنَّ هناك أصولاً كثيرة مختزلة غير مستعملةٍ إلاّ عند الشذوذِ . وهذا المصدر مثلها في الشذوذ . المنصف ٢/١٧٢ .

(٢) سورة النجم آية ٥٣ .

كلمة واحدة ، ثمّ أدغمنا ، ثُمَّ نَزِنُ دُونَ أن نُراعِيَ ما جرى في الفعل من التغيير مِنْ أَجْلِ الإدْغَامِ .

ونقولُ في (انجَرَّ ، وانْقَضَّ ، وانْفَضَّ) : إنّها أفعالٌ تحتمل أن تكون ماضِيَةً ، وتحتمل أن تكون أمراً ، فإن كانَتْ ماضيةً فوزنها انْفَعَلَ ، وإن كانت أَمْراً فوزنها انْفَعِلْ ، والقَوْلُ فيها هو القول في الأفعال السابقة .

١٤ ـ **اتّحاد صورة الفِعْلَيْنِ الماضِيَيْنِ** : مضاعف اللاّم الثُّلاثيِّ إذا زِيدَ بهمزة الوصْلِ ، والنون في أوّله ، والسالم المبدوء بالنون إذا زِيدَ بالهمزةِ وتَضْعِيفِ اللاّمِ .

نَقُولُ في (انقضَّ) : إنّه فِعْلٌ يحتمل أن يكون مأخُوذاً مِنَ الانقضاضِ ، وأصله (قَضَّ) ، ويحتمل أن يكون مأخوذاً مِن النَّقْضِ ، فالنَون في أوّلِهِ أَصْلٌ .

ووزنه إن كان من الأنقضاض انْفَعَلَ . وإن كان من النقض افْعَلَّ . ويحسن التنبيه إلى أَنّ (وَزْنَ افعلَّ اختصَّ بالألوان والعُيُوب ، وَقَدْ يَأْتي في غيرها ، مثل ارْعَوَىٰ ، واقْتَوَى (خدم) وارْقَدَّ بمعنى أسرع[١] .

ومن الأفعال التي يقع الاشتراك في صورتها ـ إن صحّ الاشتقاق ـ

١ ـ نَجِث الشَّيْء نَجْثاً : استخرجه ، والقوم ، استغاثَ بهم ، ونَجِثَ نَجَثاً كذلك[٢] .

٢ ـ نَبَثَ الترابَ نَبِيثاً ونَبْثاً : أثاره ، ومِنَ البئرِ : أَخْرَجَهُ[٣] .

٣ ـ نتر الشَّيْءَ نَتْراً : جَذَبَهُ بمرَّةٍ ، والقِسيّ أوتارها : قَطَّعَهَا[٤] .

٤ ـ نفش الصُّوف نفشاً[٥] .

---

(١) المغني لعضيمة ١٠٩ .

(٢) أفعال ابن القطّاع ٣/٢٣٩ .

(٣) أفعال ابن القطّاع ٣/٢٤٢ .

(٤) أفعال ابن القطّاع ٣/٢٥١ .

(٥) أفعال ابن القطّاع ٣/٢٥٢ ، وانظر أيضاً في افعال ابن القطّاع : نزف ٣/٢١٣ ، ونكز ٣/٢١٤ ، ونفل ٣/٢١٤ ، ونضر ٣/٢١٤ ، ونبت ٣/٢١٥ ، ونسل ٣/٢١٥ ، ونجز ٣/٢١٥ ، ونفض ٣/٢٤١ ، ونحط ٣/٢٤٢ ، وندح ٣/٢٤٢ ، ونغض ٣/٢٤٦ وغيرها .

١٥ ـ **اتحاد صورة المبنيِّ للمجهول** مِنْ (أوعد) و (واعد) وما بُنِي مِنْ وَعَدَ على مثال (حَوْقَلَ وبَيْطَرَ) إذا بنيناه للمفعول ، نقول في الأفعال الأربعة : أُوعِدَ غير أنّ الأوّل منها متعيِّنٌ هَمْزُ أَوَّلِهِ ، والثلاثة الباقية هَمْزُها جائزٌ ؛ لأنَّ الواو الثانية في الأوّل مِنْ أصل الكلمة .

وأمّا الثلاثة فالواو الثانية منقلبة عن ألفٍ أو واوٍ أو ياءٍ ، فجاز قلب الأولى همزةً[1] ، ولا يجب ذلك . فإذا قلبت همزة اتفقت مع الأولى في الصورةِ واختلفت في الوزن ؛ إذْ وَزْنُ الأوّل : أُفْعِلَ ، ووزن الثلاثة فُوعِلَ ، وأمّا في حال الإبقاءِ فالاشتراكُ في الصورة والوزن بين الثلاثة دون المزيد بالهمزة .

١٦ ـ **اتحاد فَعَّل مع فَيْعَل في الصورة** ، والاختلاف في الوزن ، نقول : تَيَّهَ ، وطَيَّحَ . وأصلهما الثلاثيّ يائيٌّ مِنْ باب فَعَل يَفْعِلُ ، وعلى هذا يكونُ وزْنُهُمَا فَعَّلَ ، وقد ذهَبَ الخليل إلى أنّهما من الواو ، وقد قال بعضهم بناءً على هذا القَوْلِ : إنَّ وزنهما فَيْعَل نحو بَيْطَرَ وبَيْقَرَ ، والأَصْلُ طَيْوَح وتَيْوَه ، ثُمّ قُلِبَ الواو ياءً ؛ لوقوع الياءِ الساكنةِ قبلها ، مثل تَحَيَّزَ ؛ لأنّها مأخوذةٌ من الحَوْزِ ، ولكنَّ هذا فاسِدٌ من أربعةِ أَوْجُهٍ :

١ ـ أن فَعَّلَ أكثر في الكلام مِنْ فَيْعَلَ ، والحَمْلُ على الأكثر أَوْلى وأَسْوَغُ .

٢ ـ أَنَّ معنى تَيَّه وطَيَّح تكرُّر الفِعْلِ ، فجرى منه مجرى قَطَّع .

٣ ـ أنّا إذا بنينا تيَّه للمفعول ، فإن كان على فَعَّل قلنا : تُيِّهَ ، كما قال رؤبة :

تُيِّهَ في تِيهِ المُتَيَّهِينَ

ولو كان من فيعل وعينه واوٌ لَقِيلَ : فُوعِلَ : تُووِهَ . وهذا يدلّ على أنَّ تَيَّهَ وطَيَّحَ على وزن فَعَّلَ لا فَيْعَل .

٤ ـ أنهما لو جُعِلاَ من الواو لكان الثلاثيُّ مِنْ بابِ فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العَيْنِ فيهما ، وهذا ليس مِمّا ينبغي أن يُقاسَ عليه ، ما وُجِدَ مندوحةٌ عنه .

---

(١) انظر المنصف ١ / ٢١٩ .

ثم ختم أبو الفتح كلامه فقال : « فلهذه الأَدِلَّةِ ذَهَبَ أبو عثمان إلى أنَّ تَيَّهَ وطَيَّحَ مِنَ الياءِ ، فالأظهر أن يكون طاح يَطِيحُ ، وتَاهَ يَتِيهُ من الياءِ ، ويجوز أن يكون من الواوِ ، كما ذهب إليه الخليل »[1] .

١٧ ـ **اتحاد فَعَّلَ وفَعْوَل وفَوْعَلَ من الأجوف** اليائيِّ في الصورة ، والاختلاف في الوزن .

« قال أبو عثمان : وإذا بنيت فَعْوَلَ من البَيْعِ قُلْتَ : بَيَّعَ أيضاً ، والأصل بَيْوَعَ ، فقلبْتَ الواوَ ياءً للياءِ الساكنة التي قبلها ، وهِيَ مِنْ قُلْتُ : قَوّل ، يستوِي لفظها ولفظ فَوْعَلَ من البَيْعِ والقَوْلِ .

قال أبو الفتح : قد تقدَّم قولنا في اتَفاقِ الألفاظ ، واختلاف الأمثلة المحاولة ، وسيأتِيك أشباه هذا في باقي الكتاب ، فإذا وَرَدَ فلا تستَنْكِرْهُ ، فإنَّهُ مِنْ كلام العربِ »[2] .

« وكذلك لو بنيْتَ فَوْعَلَ مِنَ البَيْعِ لَقُلْتَ : بَيَّعَ ، وأصلها بَيْوَع »[3] . فأنت ترى اتِفّاق البناءين صورةً ، واختلافهما وزناً .

ومثل هذين البناءين ما زِيدَ فيه تاءٌ منهما (تَفَعْوَلَ وتَفَوْعَلَ) ؛ لأنَّه لا فَصْلَ بَيْنَهُمَا . وكذا ما زِيدَ فيه تاء من (فَعَّل) فإن صورة الثلاثة واحدة ، ووزنها مختلف .

١٨ ـ **اتحاد فَعَّل وفَوْعَل ، وفَعْوَل** من القول في الصورة ، وكذا مزيده بالتاء نحو قَوَّل تحتمل أن تكون فَعّل أو فَوْعل أو فَعْوَل ، وتَقَوَّلَ تحتمل أن تكون تفعَّل ، وتَفَوْعَلَ وتَفَعْوَل[4] .

---

(١) انظر المنصف ١/٢٦٢ ـ ٢٦٤ و ٢٦٥ وانظر ٢/٢٢ ـ ٢٣ .
(٢) المنصف ٢ / ٢٤ .
(٣) المنصف ٢ / ٢٥ .
(٤) المنصف ٢ / ٢٢ .

ما احتمل من الأفعال وزنين من أجل التقدير الاشتقاقيّ

١ ـ صاصت النَّخْلَةُ تُصَاصِي صِيصَاءَ :

يحتمل أن يكون على أحد وزنين ، أوّلهما : فاعلْتُ بمنزلة (داوَيْتُ وعاوَدْتُ) والآخر : فَعْلَلْتُ من مضاعَفِ الياءِ ، بمنزلة (حاحَيْتُ وعاعَيْتُ) .

وحمله على كلا الوجهين فيه شذوذٌ : لأنّك إن جعلْته فَاعلْتُ كانَتِ الفاءُ والعين من موضِعٍ واحدٍ .

وإن جعلته فَعْلَلْتُ بمنزلة حاحَيْتُ ، فقد ذكروا أنّه لم يَأْتِ من هذا الباب إلّا تلك الثلاثة الأَحْرُفِ ، وهِي (حاحيت ، وعاعَيْتُ ، وهاهَيْتُ) ، وإنّما جاءَ هذا في الأصواتِ ، و (صاصت النخلة) لَيْسَ من الصّوتِ في شَيْءٍ .

وحمله على فَعْلَلْتُ كأنّه أَشْبَهُ ؛ لئلّا تجعل الفَاءَ والعين من موضِعٍ واحدٍ .. فإن كان صاصَتْ فَاعَلَتْ فالصِّيصَاءُ فِيعال . وإن كان (صاصت) فَعْلَلَتْ فالصِّيصاءُ فِعْلالٌ بمنزلَةِ الحِيحَاءِ والعِيعَاءِ »[1] .

٢ ـ يُؤَثْفَيْنَ في قول رؤبةَ :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

يحتمل هذا الفعل أن يكون وزْنُه (يُؤَفْعَلْنَ) بمنزلة قوله :

وإنّهُ أَهْلُ لِأَنْ يُؤَكْرَما

ويحتمل أنه يُفَعْلَيْنَ بمنزلة يُسَلْقَيْنَ . ويُفَعْلَيْنَ أولى من (يُؤَفْعَلْنَ) : لأنّه لا ضَرُورةَ فيه[2] .

---

(١) انظر المنصف ٢/١٨١ ـ ١٨٤ و ٢١٦ ـ ٢١٧ .

(٢) انظر المنصف ٢ / ١٨٤ .

٣ ـ دَهْدَيْتُ :

هذا الفعل يحتمل أن يكون رباعيّاً ، ويحتمل أن يكونَ ملحقاً بالرباعيّ ، وله في كُلِّ حالةٍ وَزْنٌ خاصٌّ ، فإن كان رباعيّاً فوزنه فَعْلَلَ مثل زَلْزَلَ ، وقَلْقَلَ ، والياء فيه منقلبة عن الهاءِ ؛ لأنَّهم يَقُولون : دُهْدُوهَةُ الجُعَل ، كما يقولون : دُحْرُوجَةُ الجُعَل ، ولأنهم سمع عن بعضهم : دَهْدَهْتُ ، فجاء بها على الأصل ، ولأنَ في الوزن الآخر جعله من باب سلس وقلق ، وهو أقلُّ من باب قَلْقَلْتُ .

وإن كان ملحقاً بالرباعيّ فوزنه فَعْلَى ، جُعِلَ مِنْ بابِ سَلِسَ وقَلِقَ ، ثُمّ زِيدَ فيه الألِفُ للإلحاقِ بالرباعيّ[٢] .

ما اتَّحدَتْ صُورَتُهُ اللَّفْظِيَّةُ واختلف وزنُهُ مِنَ الأسْمَاءِ

١ ـ اتّفاق صورة اسم الفاعل والمفعول :

يتّفق اسم الفاعل واسم المفعول في الصورة ، ويكون الفرق بينهما تقديرياً ، لا يظهر في النطق لزوال الحركة الفارقة بينهما بسبب الإعلالِ بالقلب أو الإدْغامِ ، فتصلح الكلمة حينئذٍ للوصفين ، وهذا يكون في :

(أ) الفعل الأجوف إذا كان على وزن افتعل أو انفعل ، نحو اختار وانقاد ، نقولُ فيهما : مختار ومنقاد ، وكلاهما صالح للوصفين ، والقرينة هِيَ الّتي تُعَيِّنُ ، ويختلِفُ الوزن بالتقدير ، فوزنهما ـ اسْمَيْ فاعل ـ مُفْتَعِل ومُنْفَعِل . ووزنهما ـ اسمي مفعول ـ مُفْتَعَل ، ومُنْفَعَل ؛ لما تقدّم مِنَ أنَّ الإعْلالَ بقلب الحرف الأصليِّ لا يُرَاعى في الميزان .

(ب) الفعل المضاعف إذا كان على وزن افْتَعَلَ أَو انْفَعَلَ ، نحو : امْتَدَّ ، وانْحَلَّ ، تقول فيهما : مُمْتَدٌّ ، ومُنْحَلٌّ ، وكلاهما صالحٌ للوصفين (اسم الفاعل واسم المفعول) والقرينة هِيَ الَّتِي تُعَيِّنُ ، ويختلِفُ الوزن

---

(٢) المنصف ٢/١٧٥ ـ ١٧٦ .

بالتقدير ، فوزنهما ـ اسمي فاعل ـ مُفْتَعِل ومُنْفَعِل ، ووزنهما ـ اسمي مفعولٍ ـ مُفْتَعَلٌ ومُنْفَعَلٌ ؛ لما تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ التَّغْيِيرَ الَّذِي للإدْغامِ وحده لا يُراعَىٰ في الميزان الصَّرْفِيِّ .

(جـ) الفعل المضاعف إذا كان على وَزْنِ فاعَلَ ، أو تفاعَلَ ، أو افعلّ ، أو افْعَالَّ . مثل حَادَّ ، وتَحَابَّ ، واحْمَرَّ ، واحْمَارَّ ، تَقُول فيهما : مُحَادٌّ ، مُتَحَابٌّ ، مُحْمَرٌّ ، مُحْمَارٌّ ، وهِيَ صالحة للوصفين (اسم الفاعل واسم المفعول) ، والقرينة هي الّتي تُعَيِّنُ ، ويختلف الوزن بالتقدير ، فوزنهما ـ أسماء فاعل ـ مُفَاعِل ، ومُتَفَاعِل ، ومُفْعَلِلٌ ، ومُفْعَالِلٌ بكسر ما قَبْلَ الآخِرِ ، ووزنها ـ أسماء مفعول ـ مُفَاعَل ، ومُتَفَاعَل ، ومُفْعَلَل ، ومُفْعَالَلٌ ؛ لما تقدّم مِنْ أنَّ التغيير الّذي للإدغام وحده لا يُراعَى في الميزان .

٢ ـ **اتفاق اسم الزمان والمكان** المشتقّ من الثّلاثيّ الأجوف اليائي العين ، مع فَعِيلٍ إذا كان أصل المادّة أَوَّله ميمٌ ؛ لأنّ اسم الزمانِ والمكانِ من مكسورُ العين في المضارع على (مَفْعِل) . فإن كانَتْ عين الكلمة حَرْفَ عِلَّةٍ نُقِلَتْ كسرتها إلى ما قبلها ، وتَبْقَىٰ . وذلك مِثْلُ (مَحِيضٍ) تحتمل أن تكونَ مِنْ حَاضَ يَحِيضُ ، فَهِيَ اسمُ مكانٍ أو زمانٍ ، ومعناه المفرُّ والمَهْرَبُ ، ووزنها مَفْعِل ، وتحتمل أن تكون مِنْ مَحَصَ . وهُوَ سُرْعَةُ العَدْوِ ، أَوْ شِدَّة الخُلُقِ ، فوزنها حينئذٍ فَعِيلٌ .

ومثل (مَحِيض) تحتمل أن تكون مأخوذة من الحيض ، فهو اسم زمان أو مكان وزنه مَفْعِل ، وتحتمل أن تكون مأخوذةً من (محض) فوزنه فَعِيل .

ومثل (مَصِير) تحتمل أن تكون مِنْ صَارَ يَصِيرُ ، فَهِيَ اسم زَمانٍ أو مكانٍ ، فوزنه مَفْعِل ، وتحتمل أن تكون مُفْرَدَ المُصْرانِ ، وهي الأَمْعَاءُ ، فوزنها فَعِيلٌ .

ومثل (مَسِيل) إنْ كان من سَالَ يَسِيلُ ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ على مَفْعِل كالمسير والمَحِيض ، وإن كان مِنْ مَسَلَ (الميم فاء الكلمة) فوزنه فَعِيل ، وقد صَحَّحَ ابْنُ جِنّي هذا بدليل قولِهِمْ : مُسُلٌ ، وأَمْسِلَةٌ ، ومُسْلَان[1] .

ومثل (معين) إن كان من العين ؛ لأنه من ماء العيون فهو مَفْعِل ، وقَدْ غَلَّط ابن جنّي هذا، وإن كان من معن فهو فَعِيل[2] .

٣ ـ **اتّحاد اسم المفعولِ** من الأجوف الثلاثيّ مع فعيلٍ من الثلاثي المبدوء بالميم في الصورة . مثل (مشيط) إنْ كانتْ مَأْخُوذَةً مِنَ الشياطة والشيط ، يُقالُ : شاط الدِّماءَ : خلطها ، كأنَّه سَفَكَ دَمَ القاتل على دَمِ المقتولِ . ووزنها عند سيبويه مَفِعْل، وعند الأخفش[3] مَفِيل . وإنّما حذف سيبويْهِ الواو : لأنَّها زائدةٌ ، ولأنَّ حذفها معرف للفرق بين اليائيّ والواويِّ . وأمَّا الأخفش فحذف اليَاء (وهي عين الكلمة) جرياً على قاعدة التخلُّص مِن التقاءِ السّاكنين ، وأبقى الواو : لأنّها علامة المفعولِيَّةِ ، ثمّ قلب الضمة المنقولة كسرةً[4] . وأمّا إن كان من مشط فوزنه فَعِيل ، يُقَال : « لِمَّةٌ مَشِيطٌ أَيْ مَمْشُوطَة »[5] .

ومثل (مهين) اسم مفعول من هانَ يَهِينُ[6] ، مثل لَانَ يَلِينُ ، ومعناه: الذُّلُّ ، ووزنها ـ حينئذٍ ـ مَفِعْل أَوْ مَفِيل كما تقدَّمَ . وإن كان من مهن فوزنه فَعِيلٌ ، والمهين : الضَّعِيفُ .

ويلحق بهذا قولهم (مهينة) ، والخلاف فيها كالخلاف فيما قبلها إلّا أنّها زِيدَ فيها تاءٌ .

---

(١) الخصائص ٣ / ٢٧٩ .
(٢) الخصائص ٣ / ٢٧٩ .
(٣) تصريف الأسماء ٨٨ ـ ٨٩ .
(٤) تصريف الأسماء ٨٨ ـ ٨٩ .
(٥) لسان العرب (مشط) .
(٦) الأشهر فيه « هَانَ يَهُونُ » .

ومدينة على الخلاف فيها ، هل هِيَ مأخوذَةٌ من (مدن) أَوْ مِنْ (دان) ، وقد اختلف العرب في نطق الجمع أهو مَدَائِنُ أم مدَاينُ ؟ . فمن جَعَلَ الميمَ زائدةً لم يَهْمِزْ ، ومَنْ جعلها أصلاً همز . « واختلاف العلماء إنّما كَانَ من أَجْلِ اختلافِ العربِ فيها ، فهذا معنى قَوْله (يعني المازنيّ) : إنّ العرب قدِ اخْتَلَفَتْ هِيَ والعُلَمَاء فيها »[1] .

ومثل (معين) تحتمل أن تكون وصفاً للماء من (معن) ، وتحتمل أَنْ تَكُونَ اسم مفعولٍ مِنْ عانَهُ يَعِينُهُ إذَا أصابه بعينٍ . والوزن مختلِفٌ كما ترى .

٤ ـ **اتحاد صورة المصدر الميميّ** من الأجوف اليائيّ مع فَعيلٍ إذا كانَ أَصْلُ المادّةِ أَوَّلُهُ مِيمٌ . مثل محيض تحتمل أن تكون مصدراً من الحيض ، وفعله حَاضَ يَحِيضُ ، فوزنه مَفْعِل ، وتحتمل أن يكون من محض فوزنه فعِيل . وهو الخالص على فرض صِحَّة الاشتقاق .

ومثل مَقِيل إن كانت من قَالَ يَقِيلُ اسم زمان أو مكانٍ أو مصدر ، ووزنه مَفْعِل ، وإن كانت مِنْ (مقل) بمعنى النظر أَوِ الغَمْسِ على فرضِ صِحَّةِ الاشتقاقِ ، فوزنها فَعِيلٌ بمعنى اسم المفعول .

٥ ـ **اتحاد اسمي الزمان والمكان** مِن الأجوف اليائيِّ مع اسم المفعول في الصورة . قال الشَّيخُ الطّنطاويُّ : « ومِمّا يلزم الالتفاتُ إليه أَنَّ اسْمَي الزّمانِ والمكان مِن الأجوف اليائيِّ يشاركهما في مجرّد الصورة اسم المفعول منه فقط : لأنّهما في الواقع يغايرانِهِ وزناً وإعلالاً ومعنىً »[2] .

تقول : مَبِيع ومعِيب ، تحتمل أن تكون اسم زمان ، وتحتمل أن تكون اسم مفعولٍ ، فهي إنْ كانَتِ اسم زمانٍ على وزن مَفْعِل ، وإن كانت اسم مفعولٍ فهي إمّا مَفْعُل ، وإمّا مَفِيل ، على ما تقدَّمَ تَفْصِيلُهُ .

---

(١) أنظر المنصف ١/٣١١ ـ ٣١٣ .

(٢) تصريف الأسماء ١٢٢

٦ ـ **اتحاد الصورة اللفظيّة** فيما لو أُخِذَ مِنَ الأجوف على مثال مَفْعَلَة ، وأخذ من الصحيح المبدوء بالميم على مثال فَعَالَة .

نقول : مَهَانة ، تحتمل أن تكون من هان ، أو مِنْ مَهَنَ ، فهي مِنْ هان ، بوزن مَفْعَلَة ، ومِنْ مَهَنَ مثل فَعَالة .

ومثله مكانة تحتمل أن تكون مِنْ كَانَ ، أَوْ مِنْ مَكن ، فَهِيَ مِنْ كانَ على مَفْعَلَة ، ومِنْ مَكن على فَعَالة .

٧ ـ **صورة المضاعف الّذي في آخره ألِفٌ ونونٌ** تحتمل وزنين ، قال أبو الفتح : « لو جاء شَيْءٌ نحو رُمَّانٍ ومُرَّانٍ لم تَقْضِ بزيادة النون إلَّا بثَبَتٍ ؛ لأنَّه يَجُوز أن تكونَ النُّونُ أصلاً ، وإنْ قَضَيْتَ بزيادة نونِهِ بغير ثبتٍ فهو وَجْهٌ ، أَلَا تَرىٰ أَنَّ في الحديث « أَنَّ قوماً من العَرَبِ أَتَوْا رَسُولَ الله (ﷺ) . فقال لهم : مَنْ أَنْتُمْ ؟ فقالوا : نَحْنُ بَنُو غَيَّانَ ، فقال لهم : بل أنتم بَنُو رَشْدَان » . أفلا تراه (عليه السلام) كيف تكرَّه لهم هذا الاسم ؛ لأنَّه جعله من الغيِّ . يَدُلُّ على ذلك قوله : بل أنتم بنو رَشْدَان ؛ لأنَّ الرُّشْدَ ضِدُّ الغَيِّ .

فقد دلّ هذا من مذاهب العرب على أنّه إذا جَاءَك مضاعَفٌ في آخره أَلِفٌ ونونٌ ، نحو رُمَّانٍ وعِدَّانٍ وإبَّانٍ ، فسبيلُك أن تحكُمَ فيه بزيادة النُّون .

فأمّا مُرَّان فحكى سيبويه فيه عن الخليل أنّ النّونَ فيه من الأصل . وذهب إلى أنّ اشتقاقه مِنَ المرانَةِ ، وهِيَ اللِّينُ ، فجرى عنده مجرى حُمَّاضٍ مِنَ الحُمُوضَةِ ، فما كان مِنْ هذا النحو يحتاج فيه إلى الاشتقاق ، ولا يقضى عليه بشيءٍ إلَّا بثبتٍ .

فأمّا ما كان من باب سِرْحان وسَعْدان ممّا تَحصّل في صدره ثلاثة أحرفٍ من الأصل ، فاحكم بزيادة النون مِن آخرِهِ حتَّى تَقُومَ دَلَالَةٌ علَى أنَّها مِنَ الأَصْلِ .

فأمّا ما قامت عليه دلالة فدِهْقَانٌ نونُه لامٌ : لأنَّهم قَدْ قالُوا : تَدَهْقَلَ ، وشيطان : لأنهم قد قالوا : تَشَيْطَنَ . وليس في كلامهم تَفَعْلَنَ ، فالنون فيه لامٌ ، فَأَمَّا تَدَهَّقَ وتَشَيَّطَ فليس في قُوَّةِ تَدَهْقَنَ وتَشَيْطَنَ ، هكذا قال أبو عليّ ، وإنما دفعه عن طريق الرواية ، فيسلَّم له .

فأمّا دُكّان فله اشتقاقانِ ، قالوا : دَكَكْتُ الشَّيْءَ أَدُكُّهُ دَكّاً إذا نَضَدْتَ بعضَه فوق بعضٍ ، ودكّكْتُه تَدْكِيناً ، حكى ذلك ابْنُ دُرَيْدٍ ، قال : ومنه اشتقاق الدُّكَّانِ ، قَالَ : وسمِعْتُ أبا عثمان الأُشْنَانداني يَقُولُ : قال الأخفش : الدُّكَّانُ مُشْتَقٌّ من قولِهِمْ أَكَمَةٌ دَكَّاءُ إذا كانَتْ مُنْبَسِطَةً . وناقةٌ دَكَّاءُ إذَا افترش سنامُها في ظَهْرِهَا كما اشتقُّوا عُثْمَانَ مِنَ العَثْمِ . فالنُّونُ على هذا القَوْلِ في دُكَّان زَائدةٌ ، وهِيَ في القَوْلِ الأَوَّلِ أصليٌّ[1] .

والخُلاصَةُ أنّ الأَلِفَ إذا سُبِقَتْ بثلاثةِ حُروفٍ يحتمل أحدها الأصالة والزيادة كان حكم النُّونِ متوقِّفاً على اعتبارِ هذا الثالثِ ، فإن اعتبرته أصلاً كانت النُّونُ زائدةً ، وإلّا فَهِيَ أَصْلٌ ، ويكثر ذلك إذا كانتِ الأَلِفُ مسبوقةً بحرفٍ مضعّفٍ . وأمثلة ذلك :

حَيَّان : إن اشتُقَّ من الحياةِ كان وزنه فَعْلَان ، فيمنع من الصرف للعلميَّةِ وزيادةِ الألِفِ والنُّونِ ، وإن اشْتُقَّ من الحِينِ كان وَزْنُهُ فَعَّالاً فيصرف ..

عفّان : إن اشتُقَّ مِنَ العِفَّة كان وزنه فَعْلان ، فيمنع الصرف مع العلميّة ، وإنِ اشْتُقَّ مِنَ العُفُونَةِ صُرِفَ ، وكان وَزْنُهُ فَعَّالاً .

الصَّوَّان : حجارةٌ فيها صَلابَةٌ ، وزنه فَعْلَان ، ويجوز أَنْ تَكُونَ النُّونُ أَصْلاً مَأْخُوذاً مِنَ الصَّوْنِ ، فيكون فَعَّالاً .

حَسَّان : إن اشتُقَّ مِن الحُسْن كان وَزْنُهُ فَعَّالاً ، ويصرف مع العلمية ، وإنِ اشْتُقَّ مِن الحِسِّ (الجَلَبَةِ والقتل) كان وزنه فَعْلَان ، ويمنع الصرف .

---

(١) المنصف ١/١٢٣ .

سَمَّان : فَعَّال أو فَعْلان مِن السّمن أو السّمّ .

قَبَّان : يرجع إلى القَبَبِ ، وهُو الضّمورُ أو إلى القَبَنِ ، وهو الذّهاب في الأرض ، وهما اشتقاقان واضِحان لجواز صرفه ، ومنعه مِن الصّرفِ[1] .

ومثل هذهِ الأسماءُ المختومة بهمزة مسبوقة بألف زائدة ، تقدَّمها أصلان وثالث يحتمل الأصالةَ والزّيادَةَ ، بحيث لو اعتبر زائداً كانت الهمزة أصليّة ، وإلّا فهي زائدة . وذلك مثل :

كَلَّاء : موضع بالبصرة كأنّهم يَكْلَئُون سُفُنَهُمْ هناك . أَيْ : يحفظونها ، قال سيبويه : هُو فَعَّالٌ من كَلأً ، فالهمزة أَصْلٌ ، والمعنى أنّ الموضع يدفع الرِّيح عن السُّفُنِ ويَحْفَظُهَا ، ومنهم من يجعلها فَعْلَاء ، فلا يصرفها ، من كَلَّ إذا أَعْيَا : لِأَنَّها تَرْفَأُ السُّفُنَ ، كأَنَّها تَكِلُّ فيها عن الجَرْيِ[2] .

حَوَّاء : إذا منع الصرف كانتِ الهمزة زائدةً ، واشتقاقُه مِنَ الحُوَّة (سواد يضربُ إلى خُضْرَةٍ) وإذا صُرِف كانت الهمزةُ أصلاً ، ووزنه فَعّال ، للّذي يعاني الحيَّاتِ[3] .

ومن غير الحرف المضعّف :

عِقْيَان : يحتمل أن يكون مشتقاً مِنَ العِقْيِ (بكسر العين وسكون القاف) وهُوَ ما يخرج مِنْ بَطْنِ الصَّبِيِّ حِينَ يُولَدُ ، فالنون زائدة ، ووزنه فِعْلَان . ويحتمل أن يكون مأخوذاً من (عَقْنة) قلعة بأرَّجان ، فالنّون أصليّة ، ووزنه حينئذٍ فِعْلَالٌ .

عُنْوان : تحتمل أن تكون مِنْ عَنَّ لَهُ الشَّيْءُ يَعِنُّ : عَرَض ، والمصدر عَنَنٌ ، أَوْ مِنْ عَنَى يَعْنِي إذا أَرَادَ ، فوزنها على الاحتمال الأَوَّل فُعْلال ، وعلى الاحتمال الثاني فُعْلان .

---

(١) المغني ٥٩ ـ ٦٠ .
(٢) سيبويه ٤(٣٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٦ ، والمغني ٥٤ .
(٣) الخصائص ٤٤/١ والمغني ٥٤ .

٨ ـ **اتّحاد مصدر أفادَ ومصدر وَفَدَ** ، وما كان نحوهما في الصورة مع اختلاف الوزن . إذْ وَزْنُ الأوّلِ إفَالة أَوْ إفْعَلَة ، على الخلاف المعروف في المحذوفِ أهو عين الكلمة أم حرف العلّة المجتلب من أجل المصدريّة . ووزن الثاني فعالة ، والهمزة فيهِ منقلبة عن الواو ؛ لأنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُبْدِلُ الوَاوَ ـ إذا كانَتْ أَوّلاً ، وكانت مكسورةً ـ هَمْزَةً[1] .

ومثله : إجادة تحتمل أن تكون مصدر أَجادَ ، وتحتمل أن تكون مصدر وجد . ووزنهما على ما تقدَّم .

ـ اتِّفاق الصورة اللَّفظيّة مع اختلاف الوزن في صيغ منتهى الجموع :

رَوَايَا : جمع راوِيَةٍ ، ورَوِيَّةٍ .
طَوَايَا : جمع طاوِيَةٍ ، وطَوِيَّةٍ .
غَوَايَا : جمع غَاوِيةٍ ، وغَوِيَّةٍ أو غَوَايَةٍ .

فهذه الكلماتُ إن كانت جمعَ فاعلة فوزنها فواعل ، مثل ما نقول في الصحيح : كاتبة وكواتب . وإن كانت جمع فعيلة أو ما شابهها فوزنها فعائل ، مثل كبيرةٍ وكبائِرَ من الصحيح .

ونقولُ في جمع أُوْلَى وجمع وَالِيَةٍ : الأَوَالي . فوزنه إمّا أفاعل ، نحو : أَبْتَر أَباتِر ، وإمَّا فواعل قلبت الواوُ الأُولى همزةً ، مثل أَوَاصِل جمع واصلة .

ـ اتّحاد صُورةِ المصدرِ وصُورَةِ الجمع مع اخْتِلافِ الوَزْنِ :

نقول في جمع قوس : قِسِيٌّ ، والأصل فيها قُووسٌ إلاّ أَنَّهُمْ نَقَلُوا اللاّم إلى موضِع العين ، فصار قُسُوْوٌ ، ثُمّ قُلِبَتِ الواو الأخيرة ياءً استثقالاً لاجتماع واوَيْنِ مع ضّمتين ، ثمّ قُلِبت الواو الأولى الزائدة ياءً لاجتماعِهَا مع الياءِ ، ثمّ كُسِرَتِ العين لمناسبة الياء ، ثُمّ كُسِرَتِ الفاءُ جوازاً إتباعاً للعين ، ويَجُوز إبقاؤها مضمومةً ، فالوَزْنُ حينئذٍ : فِلِيعٌ .

---

(١) من كلام المازني في التصريف ، انظر المنصف ١/٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

وأمّا إن كان مصدراً فالوزن فِعِيل ، والأصل فُعُولٌ ، قلبت الواو الأخيرة ياءً ؛ لتطرُّفها بعد ضَمَّةٍ ، ولا يقال : إن ما قبلها ساكن ؛ لأنّ الحاجز غَيْرُ حَصِينٍ ؛ لسكونِهِ وزيادته . ثُمَّ قلبت الواو الأولى يَاءً ؛ لاجتماعها ساكنة مع الياء .. وهذا الإعلال جَائِزٌ قليلٌ . والأكثر التصحيح إلّا إذا كانت عينه واواً ، فيجب إعلاله .

ـ اتحاد الجمع والمفرد في الصورة مع اختلاف الوزن :

نقولُ : آتٍ ، فتحتمل وزنين ، أوّلُهُمَا فاعِل إذا كانت اسم فاعِلٍ من أَتَىٰ يَأْتِي ، فالوزن : فاعٍ .

وتحتمل أن تكون جمعاً لِأَتْوٍ ، وهو العطاء أو الخراج ، كَدَلْوٍ وأَدْلٍ ، فالوَزْنُ حينئذٍ أَفْعٍ ، الهمزة الأُولى زائدة للجمعية ، والثانية المُسَهَّلَة أَصْلِيّة ، وهِي فَاءُ الكلمة ، والتاء عينها ، وحذفت ياؤه لالتِقاءِ الساكنين .

ومِمّا يتّفق فيه المفرد والجمع صورةً ، ويختلفان وَزْناً :

آنِيَة : تحتمل أن تكون مفرداً فوزنها فاعلة ، وتحتمل أن تكون جمعاً فوزنها أَفْعِلَة ، وهُوَ جمع إناءٍ كطعامٍ وسِلاحٍ يجمعان على أطعمة وأسلحة .

مَرْضَى : تحتمل أن تكون جمعاً لمريضٍ ، فوزنها فَعْلَىٰ ، وتحتمل أن تكون اسم مكان مِنْ رَضِي ، فوزنها مَفْعَل ، وكذا إن كانت مصدراً ميميّاً .

ـ اتِّفاقُ الجمع والمثنّى في الصورة ، والاختلاف في الوزن تقديراً ، وقد وقع في ألفاظٍ ، جمعها ابن مالِكٍ في قَوْلِهِ :

لِلْجِسْلِ والخِرْصِ في التكْسيرِ فِعْلَانُ ... وهكَذا قَلَّ خِشْفَانٌ وخِيطَانُ

رِئْدٌ وشِقْدٌ وشِيحٌ هكذا جُمِعَتْ ... ومِثْلُ ذَلِكَ صِنْوانٌ وقِنْوَانُ[1]

---

(١) نظم الفوائد (مجلة جامعة أم القرى ، العدد الثاني) ٧٦ ، وفيه : « الجِسْلُ : وَلَدُ الضَّبِّ ، والخِرْصُ : سِنانُ الرُّمْحِ ، والخِشْفُ : وَلَدُ الظَّبْيِ ، والخِيط : القطيع من النعام ، والرِّئْدُ : المِثْلُ ، وفرخ الشجرة ، والغُصن النّاعِمُ ، والشِّقْدُ : فَرْخُ الحِرْباءِ ، والصِّنْوُ : واحد شيئَيْنِ أو أشياء تَرْجِعُ إلى أصلٍ واحدٍ ، والصِّنْوُ : عُنْقُودُ النخلة » .

فجمع هذه الكلمات يوافق مثنّاها صورةً ، غير أنّهما يختلفانِ في الإعراب والتنوين والوزن التقديريِّ ، فوزن الجمع فِعْلانٌ كأنه يقابل غلماناً ، ووزن المُثّنى فِعْلَانِ ، مثل قولك : قِطَّانِ مثنّى قِطٌّ .

ـ اتفاق الكلمتين في الصورة مع اختلاف الوزن بحسب النظر إلى الحذف والعوض[1] .

إجابة ، استجابة ، مقول ومصوغ .

مصدر أفعل إفعال ، ومصدر استفْعَلَ استفعال إلّا إذا كان فعلاهُمَا مُعَلَّ العين ، مثل أجاب واستجاب فمصدرهما إجابة واستجابة وهذان مغيَّران عن أصلهما ، وأصلهما إِجْوَابٌ واسْتِجْوَابٌ ، مثل أكرم إكراماً ، واستغفر اسْتِغْفَاراً ، حصل فيهما إعْلالٌ بالنَّقْلِ ، ثُمَّ إعلالٌ بالقلب ، قُلِبَتِ الواو أَلِفاً ، ثم التقى ساكنان : المنقلبة ، وألف مدّة المصدر ، فحذف أحدهما تخلصاً من التقاءِ الساكنين . واختلفوا في المحذوف منهما .

فسيبويْه : وجمهور البصريين على أنّ المحذوفة الألف الثانية لزيادتها ، وقربها من الطرف ، وحُصُولِ الثِّقَلِ بها .

والأخفش والفرّاء : يريان أنّ المحذوف الألف الأولى المنقلبة (وهي عين الفِعْل) ؛ لأنّ الأصل في التخلص من التقاءِ الساكنين ، إذا كان أوّلهما مدّاً حذف الأوّل ، وطَرَدَهُ سِيبويْهِ إلّا في مصدر أَفْعَلَ ، واسْتَفْعَلَ ، واسم المفعول من الأجوف ، ولأنّ الألف الثانية علامة المصدرية .. ثُمَّ إنّ الأصل في التَّاءِ أن تَكُونَ عِوَضاً عن حرفٍ أَصْلِيّ .

وليس لهذا الخلافِ أثرٌ إلّا في الوزْنِ ؛ إذْ وَزْنُهُمَا على رَأْيِ سيبويْهِ إِفَعْلَةَ واستِفَعْلة . وعلى رأي الأخفش إِفَالة واسْتِفَالة . والتاء في آخر الكلمة عوض عن المحذوف .

---

(١) القواعد والتطبيقات ١٢٤ ـ ١٢٦ .

وقد جرى هذا الخِلاف في اسم المفعول مِنَ الفِعْلِ الثلاثيِّ المعلِّ العَيْن ، فإذا كانت عينه معلّة ، حصل فيها إعلالٌ بالنَّقْلِ ، فيلتقي ساكنان : عَيْنُ الكلمة ، وواو مفعول الزّائدة ، فنتخلّص من التقاءِ السّاكنين بحذف إحداهما ، فسيبويه يحذف واو مَفْعُولٍ لزيادتها وقربها من الطرف ، كما تقدم ، والأخفش يحذف عين الكلمة جرياً على القاعدة في التخلّص من التقاء الساكنين ، كما تقدّم .

والوزن ـ بناءً على هذا الحَذْفِ ـ مختلفٌ ، فالوزن عند سيبويه : مَفْعُل وعند الأخفش : مَفُول . فلو قلنا : مَقُول أَصْلُها مَقْوُولٌ ، حصل فيها إعلالٌ بالنقل ، فالتقى ساكنان : عين الكلمة ، وواو مفعولٍ الزائدة ، فتخلصنا من التقاءِ الساكنين بحذف إحداهُما على الخلاف المتقدّم ، والوزن كما تقدّم ، هذا إن كان الأجوف واويّاً .

وأمّا الأجوف اليائيّ نحو : باعَ يَبِيعُ فاسم المفعولِ منه مَبِيعٌ ، والأصل مَبْيُوعٌ ، أُعِلَّ بالنّقْلِ ، ثمّ الحذفِ ، على منوالِ الخلافِ السّابق ، ثُمَّ قلبت الضّمَّة المنقولة كسرةً لسلامة العين (الياء) عند سيبويه ، ولقلب واو المفعول ياءً عند الأخفش للفرق بين الواويّ واليائيّ ، فصار على كُلٍّ مَبِيع ، فوزنه عند سيبويه مَفِعْل ، وعند الأخفش مَفِيل[1] .

ـ **احتمال الكلمة غير وزنٍ** : ومعناها واحد ؛ لأسباب ترجع إلى القلب والإبدال .

« قالتِ العربُ : رَجُلٌ هَاعٌ لَاعٌ أَيْ : جَبَانٌ ، وهُوَ مِن الياءِ : لقولهم : هاعَ يَهِيعُ هُيُوعاً إذا جَبُنَ ، وقالوا : لَاعَ يَلِيعُ أَيْ : جَبُنَ ، فعلى هذا يكون هاع لاع مِمَّا حُذِفَتْ عَيْنُه ، ووزنهما فال . وحكى ابْنُ السِّكِّيتِ : لِعت أَلَاعُ ، وهِعْتُ أَهَاعُ ، فعلى هذا يكون هاع لاع فَعِلاً ، مثل حَذِر ، قلبت فِيهِما اليَاءُ ألفاً ، وفي القاموس : « ولاع عينه ياءٌ أو واوٌ » .

---

(١) انظر تصريف الأسماء ٨٩ .

وقال بَعْضُ العَرَبِ : رجلٌ هاعٍ لاعٍ (معرباً إعراب قاضٍ) ، فهذا يتعيَّنُ فيه القَلْبُ المكانّي ، فوزنهما : فالٍ .

ويقال : « رجلٌ خافٌ ، مالٌ (كثر ماله) . نالٌ (كثير نائله) . ويومٌ طالٌّ (ذو طين) . ويوم راحٌ (ذو ريح) ، وكبش صافٌ (كثير الصوف) .

يجوز في هذه الأوصاف أن يكون وزنها فَعِلاً ، أو محذوفَةَ العَيْنِ ، فوزنها فال ، وإذا قِيلَ : رَجُلٌ خافٍ .. إلخ كان فيها قلبٌ مكانيّ .

وإذا كانت هذه الأوصافُ مجرورةً ، نحو مررت برجُلٍ خافٍ ، مالٍ .. جازت فيها الوجوه الثلاثة المتقدمة[1] .

- **الميدان إذا أُخِذَ مِن المدى كان مقلوباً** : والأصل مديان[2] ، وإذا أُخِذَ من مادَ يَميدُ لم يَكُنْ مقلوباً ، فوزنها على الأَوَّلِ فَلْعَان ، ووزنها على الثّاني فَعْلَان . والمعنى لم يتغيَّر فِيهِمَا .

- **اتفاق الكلمتين في الصورة اللفظية واختِلافُهُمَا في الوزن والكتابة** :

يقولون : ميقاة ، ويَقُولُونَ : مِيقَات ، لفظهما واحِدٌ ، والكتابة تختلِفُ ، فإن كان مأخوذاً مِنْ وقَى ، فَوزْنُهُ مِفْعَلَةً اسم آلة ، وأصله مِيقَيَة ، بل مِوْقَيَة ، ثُمَّ صَارَ فيه إعلالٌ حَتَّى انتهى إلى مِيقاة .

وأمّا إن كان مِنْ وقت فوزنه مِفْعال ، فالخلاف بين اللّفظين في الوَزْنِ والكتابة . وهذا الاختلاف راجع إلى الاشتقاق ، والأصل المؤخوذ منه .

- **اتّحاد لفظ المنسوب والمنسوب إليه في الصُّورة ، والاختلاف في الوَزْنِ** ، وهذا يكون « إذا كانت إحدى الياءين زائدة ، والأخرى أصلية ، نحو مَرْضِيّ وقَرْمِيّ (اسمي مفعول رضِيَ ورمى) والميزان مختلف : لأنّك عند النسب

---

(١) المغنى ٢٥ .

(٢) حاشية الجاربردي لابن جماعة ٢١/١ وانظر المغني ٢٦ .

ستحذف اليَاءَ المُشَدَّدة ، والثانية منها أَصْلِيَّةٌ ، فينقضى هذا الأصل في المنسوب ، فمرضىّ مثل النسب بزنَةِ مَفْعُولٍ ، وبعده بزنة مَفْعِيّ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ قَدْ حُذِفَتْ مَعَ واوِ مَفْعُولٍ »[1] .

- **ألفاظٌ وقع فيها خلافٌ بين العلماء ، فاحتملتْ صورتها غَيْرَ وَزْنٍ :**

- **أَرْطَى** : تحتمل أن تكون مِنْ أرط ، والزيادة للإلحاقِ ، فوزنها فَعْلَىٰ ، وهُوَ مَذْهَبُ سيبويْهِ ، وذهَبَ غيره إلى تجويز أن يكون فعلى لاشتقاقِ أرط ومَأْرُوط ، والزِّيادة للإلحاقِ بجعفر ، بدليل التنوين ، ولحاق التّاءِ في أرطاة ، وتجويز أن يكون أفعل بدليل راطٍ ومرطيّ . بعيرٌ أرط : أكل الأَرْطَىٰ ، وأَدِيمٌ مَأْرُوطٌ : دُبِغَ بِهِ ، وكذلك راطٍ ومَرْطِيّ »[2] .

- **قَصْبَاءُ ، وحَلْفَاءُ ، وطَرْفَاء** :

هذه الكلمات الثلاثُ تحتمل وَزنين بناءً على الخلاف في الهمزة ، فمن جعلها للإلحاق جَعَل وزنها فَعْلَال ، تطرّفَتِ اليَاءُ بعد ألفٍ زائدةٍ ، فقلبت همزةً ، وهذا هو الأظهر ، بدليل التأنيث فيها ، قالوا : قَصْبَاءةٌ ، وحَلْفَاءَةٌ ، وطَرْفَاءَةٌ ، ولا يجمع بين تأنيثين في كلمةٍ واحدة .

ومَنْ جعل الهمزة للتأنيثِ ، فوزنها عنده فَعْلَاءُ ، ودليل هذا أنّهم لم يصرفوها في النثر[3] .

- **غَوْغَاء** : اختلف العرب فيها ، فبعضهم ذكّرها وصرف ، وبعضهم أنّثها ولم يصرف . فالأَوَّلُونَ جَعَلُوهَا مثل قمقام ، والآخرون جعلوها مثل عوراء ، فيكون وزنها في الأوّل فَعْلَال ، فهي مثل قَمْقَام ، وخَضْخَاض ، وجَرْجار ، ومِمَّا يُؤَيِّدُ هذا قولهم « غَوْغَاءة » فلو كانتِ الهمزة للتأنيثِ بمنزلة همزة (عوراء) لما جاز أن

---

(١) انظر الوافي / لعمارة ٦٦ والقول الفصل / لعنتر ١١٤ .

(٢) المغني ٥٢ .

(٣) انظر المنصف ١ / ١٧٠ .

تَدْخُل عليها هاء التأنيثِ وهذا هو الأرجح والأولى ؛ لأنّك إذا جعلتها (فعلالًا) حملتها على باب (قلقلت وزلزلت) من المكرّر الرُّباعيِّ .

ويكون وزنها على الثاني ـ (فَعْلَاء) ، فتحمل على باب (سلس وقلق) مِمّا فاؤه ولامه مِنْ موضِعٍ واحدٍ ، وهذا أقلُّ مِنْ باب قَلْقَلْتُ وزَلْزَلْتُ ، فحملها على الأكثر أولى[1] .

ـ قِيقَاء ، زِيزَاء :

هَاتَانِ الكلمتَانِ تحتملان ثلاثَةَ أوزانٍ : فِعَلاء مثل عِلْبَاء ، أو فِيعَال مثل قيتال ، أو فِعْلَال مثل قِرْطَاس .

ولا يصلح أن يكون (فيعال) ؛ لئلّا يجعل الفاء والعين من موضِعٍ واحد ؛ ولأنّه ليس مصدراً ، فيحمل على قِيتال .

ويمتنع ـ أيضاً ـ أن يكون (فِعْلال) ؛ لِأَنَّك لا تَجِدُ فِعْلالًا مضاعفاً إلّا مصدراً ، نحو الزِّلْزَالِ والقِلْقال ، وإنما يكون في الأسماءِ غير مضاعفٍ ، نحو قِرْطَاسٍ ، وجِرْهاسٍ ، وفِسْطَاط .

فلم يبق إلّا أن يكون فِعْلاءً ، بمنزلة عِلْبَاءٍ وحِرْباءٍ[2] .

ـ أَرْوَى : تحتمل أن تكون أَفْعَل ، وأن تكون فَعْلَى ، فالأوّل قول سيبويه ، والآخر قول الأخفش[3] .

أَوْلَق : وهو الجنون . تحتمل أن تكونَ أَفْعَل وفَوْعَل ، قال ابْنُ جَنِّيّ : « سُئِلَ الكسائيّ في مجلس يونُسَ عَنْ أَوْلَقٍ ، ما مِثالُه مِنَ الفِعْل ؟ . فقال : أَفْعَل ، فقال لَهُ يُونُسُ : استحيَيْتُ لك ياشيخ ! . والظّاهر عندنا من أَمْرِ أَوْلَق أنّه فَوْعلٌ من قولهم : أُلِقَ الرَّجُلُ ، فهو مَأْلُوقٌ ؛ أنشد أبو زَيْدٍ :

---

(١) المنصف ٢/١٧٦ ـ ١٧٧ وذكر وجهاً آخر للترجيح غير ما أَوْرَدْتُه هنا .

(٢) انظر المنصف ٢/١٨٠ ـ ١٨١ .

(٣) المقتضب ٢/٢٨٤ ـ ٢٨٥ وانظر سيبويه ٣/٤٦٩ .

تُراقِبُ عيناها القَطِيعَ كَأَنَّما يُخَالِطُهَا مِنْ مَسِّه مَسُّ أَوْلَقِ

وقد يجوز أن يكون أفعل من وَلَق يَلِقُ إِذَا خَفَّ وأسرع ؛ قال :

جَاءتْ به عنس مِن الشأم تَلِقْ

أَيْ : تَخِفّ وتُسْرِعُ ، وهُمْ يَصِفُون الناقة ـ لسرعتها ـ بالحدَّة والجنون . قال القطاميّ :

يَتْبَعْنَ سامِيَةَ العَيْنَيْنِ تَحْسَبُهَا مجنونةً ، أَوْ تَرَى مَا لا تَرَىٰ الإِبِلُ

والأَوْلَقُ يجوز أن يكون فوعلاً ، من ولق هذه ، وأصلها ـ على هذا ـ وَوْلَق ، فلمّا الْتَقَتِ الواوانِ في أَوَّلِ الكلمة هَمَزُوا الأولى منهما ، على العبرة في ذلك »[1] .

وقد ذهب إلى أنَّ الهمزة أَصْلٌ سيبويه ، فوزنه فوعل ، وغير سيبويه يجوِّز أن يكون فوعلاً بدليل مَأْلُوقٍ ، وأَنَّهُ يكون أَفْعَل بدليل مَوْلُوق . فالهمزة زائدة[2] .

ـ **أبان** : اسم رجلٍ أو جبلٍ ، قيل : وزنه أَفْعَلُ . وقِيلَ : وزنه فَعَال[3] .

ـ **مَرْيَمُ ومَدْيَنُ** . قال بعضهم : إنَّهما شَاذّانِ ، وقِياسُهُمَا مرام ومدان ، فوزنهما مَفْعَل ، وبعضهم قال : وزنُهما فَعْيَل لا مَفْعَل ، فالياءُ فيهما ليست عيناً .

وبعضهم لا يجعله شاذاً على الأوّل ؛ لأنّه يشترط في إعلال مفعل اتِّصاله بالفِعْل ، كأن يكون مصدراً ميميّاً ، أو اسم زمان أو مكان ، وهما هنا علمان[4] .

---

(١) الخصائص ٣/٢٩١ ـ ٢٩٢ .

(٢) المغني ٥٢ .

(٣) شرح شواهد الشافية ٣٩٧ وانظر المغني ٥٣ .

(٤) انظر القواعد والتطبيقات ١٢١ .

ـ **الحانُوت** : دُكّان البائع ، واختلف في وزنها ، فقيل : فَعَلُوت ، مثل ملكوت ، فقلبت الواو ألِفاً ؛ لتحُّركها وانفتاح ما قبلها ، كما فعل بطالوت وجالوت ونحوه .

وقيل : أَصْلُها حانُوَه بسكون العين ، وضَمِّ اللام ، مثل عَرْقُوَة ، ولمّا كثر استعمالها خُفِّفَتْ بسكون الواو ، ثُمّ قلبت الهاءُ تاءً ، كما قيل في تابوت ، وأصله تابوه في قول بعضهم ، وقال الفارابيُّ : الحانوتُ فاعول ، من حنوت ، تشبيها بالحنية من البناءِ ، تاؤه بدلٌ من واوٍ ، حكاها الفارسيّ في البصريّات . قال : ويحتمل أن يكون فَعْلُوتاً . وقال الأزهريُّ : التَّاءُ في حانوت زائدة[1] .

ـ **مِجَنُّ التُّرْسِ** : وزنه عند سيبويْهِ فِعَلّ ، فالميمُ أصل[2] ، ونقل الأشمونيُّ رأيين فيها عن سيبويه . وظاهر الاشتقاق يشهد بأنّ الوزن مِفْعَل فالميمُ زائدةٌ[3] .

ـ **مَعَدّ** : تحتمل أن تكون فَعَلّ وبه قالَ سيبويه[4] ؛ لقولهم تَمَعْدَدُوا ، فالميم أصليَّةٌ ، وتحتمل أن تكون مَفْعَل ، فالميم زائدة[5] .

ـ **مُوسى للآلةِ الحديديّةِ** ، مُشْتَقّة مِنْ أوسَيْتُ أَيْ : حَلَقْتُ ، وهِيَ مُؤَنَّثٌ سَماعِيٌّ عند البصرّيينَ ، لا تنصرفُ مع العَلَمِيَّةِ ، وهذا اشتقاقٌ ظاهر . وجوَّزالسّيرافيُّ اشتقاقها مِنْ أَسَوْتُ الجُرْحَ ، أَيْ : أَصْلَحْتُهُ ، فأصلها مُؤْسى ، ثُمَّ قُلِبَتِ الهمزة واواً .

وقال الفَرَّاءُ : هِيَ فُعْلَى ، فلا تنصرفُ على كُلِّ حالٍ ، مشتقّةٌ مِنَ الميس وهو التبختر ، وأصلها مُيْسَىٰ ، قُلِبَتِ اليَاءُ واواً لوقوعهَا إِثْرَ ضمٍّ ، مع سكونها .

---

(١) البصريات ٧٦٩ وفيه ـ أيضاً ـ « وأحسن منهما : أن تكون فَلَعُوتاً مقلوباً » كطاغوتٍ من « طاغَ ، وحان ، من طَغَيْتُ وحَنَوْتُ » . والتهذيب للأزهريّ ٥/٢٥١ وديوان الأدب ١/٣٧٠ والمصباح المنير (حانوت) ١/١٧٠ واللسان (حنا) ، والمغني ٦٤ .

(٢) سيبويه ٤/٢٧٧ .

(٣) الأشموني ٤/٢٦٣ ، ولم أقف في كتاب سيبويه إلّا على قوله بأصالة الميم .

(٤) سيبويه ٤/٢٧٧ و ٣٠٨ .

(٥) انظر شرح الشافية ٢/٣٣٥ ـ ٣٣٧ وابن يعيش ٩/١٥١ ـ ١٥٢ و ٦/١٢٠ والمغني ٥٦ .

وأَمَّا موسى العلمُ فقال أبو عمرو : هُوَ مُفْعَل أيضاً ، بدليل انصرافه بعد التنكير ، وقال الكسائيّ : هُوَ فُعْلَىً ، فَأَلِفُهُ للإلحاقِ ، وإلاّ وجَبَ منع صَرْفِهِ بعد التنكير[1] .

ـ **مَنْجَنِيق** ، النُّون الأولى زائدة عند سيبويْهِ ؛ لسقوطها في الجمع (مجانيق) ، فوزنه فَنْعَلِيل ، وقال غيره : إنّ الميم والنّون الأولى زائدتان ؛ لأن من العرب مَنْ يَقُولُ : جَنَقْنَاهُمْ ، أَيْ : رميناهُمْ بالمنجنيق ، والصحيح مذهب سيبويه[2] .

ـ **مَنْجَنُون** : لسيبويه فيها قولانِ : أَصَحُّهُمَا أَنّ الميم أَصْلٌ ، وكذلك النُّونُ بعدها ، والنّون الثانية لام الكلمة ، والكلمة رباعيّة الأصل ، وكررت اللاَّمُ للإلحاقِ بعضرفوط ، فوزنها فَعْلَلُول ، والرَّأْيُ الآخر يقولُ بزيادة النون الأولى وتكرير اللام ، والأَوَّل أصحُّ لجمع العربِ له على مَنَاجِين ، فثبوت النُّونِ في الجمع دَلِيلٌ على أَصَالَتِهَا[3] .

ـ **فَيْنَان** : وهو الرَّجُلُ الحسن الشَّعْرِ طويله ، يحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاقِ ؛ لأَنَّ الفَنَنَ الغُصْنُ ، والشَّعْرُ كالغصن ، فَوَزْنُهُ فَيْعَال ، وقال الجَوْهَرِيُّ : هُوَ فَعْلان من الفينة[4] .

ـ **شيطان** : إمّا أن يكون على وزن فيعال من الشطن وهو الحَبْلُ المُمْتَدُّ في صلابةٍ ، وإمّا أن يكون مِنْ شاط يَشِيطُ إذا ذَهَبَ باطلاً[5] .

---

(١) انظر سيبويه ٢٧٢/٤ ، ٣١٠ وشرح الشافية ٣٤٧/٢ ـ ٣٤٩ والمغني ٥٦ ـ ٥٧ .

(٢) سيبويه ٢٩٣/٤ ، ٣٠٩ وشرح الشافية ٣٥٢/٢ ـ ٣٥٣ وابن يعيش ١٥٢/٩ والمغني ٥٧ ، وهو لفظ معرب ، انظر الجواليقي ٣٠٥ ـ ٣٠٧ .

(٣) سيبويه ٢٩٢/٤ وشرح الشافية ٣٥٣/٢ ـ ٣٥٥ وابن يعيش ١٤٠/٦ ـ ١٤١ و ١٥٢/٩ والمغني ٥٧ .

(٤) المقتضب ٢٢٦/٣ وشرح الشافية ٣٣٩/٢ وابن يعيش ١٥٥/٩ والمغني ٦١ .

(٥) الصحاح (شطن) . والمغني ٦١ .

ـ **تَرْجُمَان ، يُقَال** : قَدْ تَرْجَمَهُ وعنه ، فالفِعْلُ يدلُّ على أصالة التَّاءِ ، فوزنه فَعْلَلان ، وهو معرّب ، وقيل : عَربيٌّ . وزعم بَعْضُهم أنّه يجوز أن يكون مأخوذاً مِنَ الرَّجْمِ بالحجارةِ ؛ لأنَّ المُفَسِّرَ يرمى بالخطاب كما يرمى بالحجارة ، فوزنه تفعلان[1] .

ـ **أُثْفِيَّة ، أُرْبِيَّة** :

تحتمل هاتان الكلمتان وزنين ، أَوَّلُهُمَا (فُعْلِيَّةٌ) ؛ لِأَنَّ الهمزة فاء في قولك (تَأَثَّفَكَ) من قول النَّابغة :

لا تَقْذِفَنِّي بِرُكْنٍ لا كِفَاء لَهُ وإنْ تَأَثَّفَكَ الأَعْدَاءُ بالرَّفَدِ

وأَصْلُهَا (أثف) ، وقال الرّاجز :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

ووزْنُهُ ـ حينئذٍ ـ (يُفَعْلَيْنَ » ، وَلَا ضَرُورَةَ فِيهِ .

والآخر : (أُفْعُولَة) ، وَلَامُها عِنْدَهُ وَاوٌ ؛ لما حَكَىٰ ابْنُ الأعرابيِّ : « جَاءَ يَثْفُوهُ ويَثْفِيهِ[2] .. إِذَا جَا بَعْدَهُ ». وكان القياس فيها أن يُقَالَ : « أُثْفُوَّةٌ »، إلّا أَنَّ الواو قُلِبَتْ يَاءً تخفيفاً ، كَالأُدْحِيِّ ، وقياسه أُدْحُوٌّ ؛ لِأَنَّهُ من (دَحَوْتُ) . وتجمع على أثافيّ ، والمسموع تخفيفُها ، فتحتمل ـ بناءً على ما تقدَّمَ ـ أن تكونَ مُخَفَّفَةً مِنْ أفاعِيلَ ، حُذِفت اليَاءُ ، أو مُخَفَّفَةً من (فَعَالِيَّ) حذفت الياءُ الأُولَى مِنْهَا[3] .

---

(١) أمالي ابن الشجريّ ١/٤٣ وحاشية الشيخ يس على التصريح ٢/٣٦٢ والمغني (حاشية) ٦١ .

(٢) وذكر يَثْفُهُ مثل يعده ، وهذا لا يكونُ إلّا مِن الواوِ : وحصل في الكلمة قلبٌ مكانيٌّ ، بتقديم الواو ، ويجوز أن يكونا أصلين ، وهذا يُقَوِّي أنّها واوية ، أنظر المنصف ٢/١٨٥ ـ ١٨٦ .

(٣) انظر المنصف ٢/١٨٤ ـ ١٨٦ .

والقَوْل في (أُرْبِيَّة) كالقَوْلِ في (أُثْفِيَّة) بناءً على أخذها من (ربايربو) ، أو مِنَ (الإرب)[1] .

ـ **حِيحَاء ، عَيعَاء ، هِيهَاء** : تحتمل أن تكون فيعالاً ، وأن تكون فعلالاً فمن قال بالأوّل جعل الفعل على وزن (فَاعَلَ) ، ومن قال بالثاني جعل الفعل على وزن (فَعْلَل)[2] .

تعدّد وزن الكلمة الواحدة احتمالاً :

إذا بنينا من شوى فُعْلاً جاز لنا أن نَقُولَ : شُـيٍّ بكسر الشين وضمّها وأصلها شُويٌ ، ثُمّ قُلِبت الواوُ ياءً ، وأُدْغِمَتْ في اليَاءِ التي بعدها ، وإنّما كان الكسر أكثر ؛ لأجل الياء الساكنة ، فإذا كان بكسر الشين أَمْكَنَ أن يحتمل أن يكونَ فِعْلاً ، ومِثْلُ هذا لو أخذنا من حييت مِثْلَ فِعْلٍ وفُعْلٍ .. « ويجوز على هذا أن يكون قولهم : القِيُّ للفلاة فِعْلاً وفُعْلاً جميعاً ، وعينه واوٌ ؛ لأنّه من القَوَاءِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **ومتاعاً للمُقْوِينَ** ﴾ . قِيلَ : إنَّهم السَّالكونَ في القِيِّ ، وهُوَ الفَلَاة القَفْرُ »[3] .

ومِمّا يحتمل أن يكون فِعْلاً وفُعْلاً دِيكٌ وفِيلٌ[4] . « قال أبو الفتح : يُجِيزُ الخَلِيلُ وسيبويْهِ في دِيكٍ وفِيلٍ أَنْ يَكُونَا فِعْلاً وفُعْلاً ، ويجريانِ الواحد في هذا المعنى مُجْرَى الجميع ، نحو بِيضٍ في جمع أبيضَ ، وإنّما هي فُعْلٌ .

ويقول أبو الحسن : إنّما تُبْدَلُ من الضّمَّةِ كَسْرَةً في الجمع ، نحو بِيضٍ لا في الواحد . فكلمة (التِّيهِ) يمكن أن تكون على قول الخليل والأخفش فِعْلاً مِن الواوِ ، نحو عِيدٍ وقِيلٍ ، انقلبت واوه ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، ويمكن

---

(١) انظر المنصف ٢ / ١٨٦ .
(٢) انظر المنصف ٢ / ١٧٢ ـ ١٧٥ وانظر ماتقدم ص ٢٢ .
(٣) المنصف ٢ / ٢٢٦ .
(٤) المنصف ١ / ٢٩٧ ، ٢٦٥ .

على قول الخليل أن يكون مِنَ اليَاءِ ، فيكون فِعْلاً وفُعْلاً جميعاً ، فيكون كَدِيكٍ وَفِيلٍ ، وقد ذكرتهما .

فأمّا على قول الأخفش فإن كان تِيهٌ مِنَ الياءِ فلا يجوزُ إلّا أن يكون فِعْلاً دُونَ فُعْلٍ ؛ لأَنَّهُ لو كان فُعْلاً لَقِيلَ : تُوهٌ ؛ لِأَنَّهُ واحِدٌ لا جمع .. »[1] .

« وكذلِكَ عِيشٌ يصلح أن يكون عند الخليل فِعْلاً وفُعْلاً جميعاً ، فإذا كان أصله فُعْلاً فكأنّه كان عُيْشاً ، فأبدل الضَّمّة كسرة لتسلم اليَاءُ ، فصارتْ عِيشاً ، كما ترى .

وخالف أبو الحسن الأخفش ، وقال : لو كان فُعْلاً لقال : عُوش ، كما أنّه يقول في فُعْلٍ من البيع : بُوعٌ ، ويقول في بِيضٍ : هُو فُعْلٌ ، ولكنّه جَمْعٌ ، والوَاحِدُ ليس على مذهب الجمع[2] .

قال أبو الفتح : « وأمّا فَصْلُهُ بين الواحد والجمع في فُعْلٍ مِمَّا عينه يَاءٌ ، وأَنَّهُ يَقُولُ في الواحد : بُوعٌ ، ويقول في جمع أبيض : بِيضٌ ، فهو قول[3] .

قال أبو عليٍّ : ويقوِّيه أنّ الجمع أثقل مِن الواحد ، والواو أثقل مِنَ اليَاءِ ، فهرَبَ من الواو في الجمع ، وأقرَّها في الواحد ؛ فلذلِكَ قالوا : بِيضٌ ، ولم يقولوا : بُوضٌ .. ويَدُلَ على صِحَّةِ ما ذَهَبُوا إليه ، وأنّهم لم يَقُولُوا : بُوضٌ أنّهم قَدْ قالوا في الحورِ : الحِيرِ ، وأصله الواوُ ؛ فإذا كانوا قد هَرَبُوا مِمَّا أَصْلُهُ الواوُ إلى اليَا ، فَأَلّا تُقْلَبَ اليَا واواً في الجمع ، وأَنْ يُصَحِّحوها ياءً أَجْدَرُ ![4] .

ثُمَّ إنهم قد قلبوا الواو ياءً في الواحد مع خِفَّتِه مثل مَشِيب ، ومنيل ، ومَرِيح ، وإذا كانوا قد فعلوا هذا في الواحد فهم بأن يفعلوه في الجمع أَجْدر[5] .

---

(١) المنصف ١ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .
(٢) انظر المنصف ١ / ٢٩٧ .
(٣) المنصف ١ / ٢٩٩ .
(٤) المنصف ١ / ٣٠٠ .
(٥) المنصف ١ / ٣٠٠ .

ـ « **لو بنيت مِثْلَ فَعْوَلٍ مِنَ القُوَّةِ لَقُلْتَ** : قَوَّى . فقلبت اللاّم يَاءً ؛ لأنّها رابِعَةٌ ، ثُمَّ قُلِبَتِ اليَاءُ أَلِفاً .

وكذلك لو بَنَيْتَ مثل فَوْعَلٍ مِنَ القُوَّة لَقُلْتَ : قَوَّى ؛ لأَنَّ اللاّمَ وإِنْ كانَتْ إلى جَنْبِ العَيْنِ ؛ فإنَّها قَدْ وَقَتْ رابعةً ، والعين قبلها مفتوحةٌ[٥] .

ومثل القوّة شَوى وطوى لو أخذت منهما على فَعْوَلٍ وفَوْعَلٍ إلاّ أنّ قوي عينهُ ولامُه واوٌ ، وشوى وطوى عَيْنُهُمَا واو ولامُهُمَا يَاءٌ .

ـ مِمَّا اختلف أهل العربيّة في وزنه ، ورَأْوُهُ محتملاً لوجهين ما تداخلت فِيهِ الأُصُولُ ، مثل (دُلامص) ، فالخليل يرى زيادةَ الميم ، فوزنه فُعَامِل ، بدليلِ قولهم : دِلَاصٌ ، ودَلِيصٌ في معناه .

ويمكن أن يُقَال : إنَّ دُلَامِصاً مِنَ الرُّباعيِّ ، وقَدْ قَوَّىٰ المازنيُّ هذا القَوْلَ ، فتكون الميم أَصْلِيَّةً ، فوزنه فُعَالِل .

ومثله القمارص .

ومثل هِرْماس ، وزنها إمّا فِعْمَالٌ ، وإمّا فِعْلَالٌ[١] ، فمن قال : المِيمُ زائدةٌ ، استدلَّ بالاشتِقاقِ ، ومَنْ قال : المِيمُ أَصْلٌ ، استدلَّ بأنَّ الأَصْلَ في المِيمِ إذا لم تتصدَّر أَنْ تَكُونَ أصلاً .

ـ **إِنْقَحْل** . **يقال** : رجلٌ قَحْلٌ وامْرأَةٌ قَحْلَةٌ : مُسِنَّان ، ورَجُلٌ إِنْقَحْلٌ ، وامرأةٌ إِنْقَحْلَة بكسر الهمزة : مُخْلَفَان من الكِبرِ والهَرَمِ . « وقد قال قومٌ : إنّها في معنى قَحَلَ ، ولَيْسَ مِنْ لفظِه ، وأنّه لا زيادَةَ في أوّلِهِ . كذا حكى أبو عليّ عن بعضهم »[٢] . ووزنه حينئذٍ : فِعْلَلٌ .

---

(٥) المنصف ٢١٣/٢ .

(١) انظر المنصف ١٥١/١ ـ ١٥٣ وانظر الخصائص ٥١/٢ والمغني ٥٥ ـ ٥٦ والدُّلَامِصُ : الدِّرْع البَرَّاقة ، والقُمارِص : اللَّبَنُ الشَّديد الحموضة ، والهِرْماسُ : الأسد .

(٢) المنصف ٣٠/١ .

وقال ابن جنيّ : « ينبغي أن تكون الهمزة في إنْقَحْل للإلحاقِ بما اقترن بها مِن النّون من بابِ جِرْدَحْلٍ ، ومثله ما رُوي عنهم من قَوْلِهم : إنْزَهْوٌ ، وامْرَأَةٌ إنْزَهْوَة إذا كانا ذَوَيْ زَهْوٍ ، ولم يَحْكِ سيبويْهِ مِنْ هذا الوَزْنِ إلّا إنْقَحْلاً وَحْدَهُ »[1] .

ويمكن أن يقال إنَّ أصلها (القحل) . زيدت بالهمزة والنون في أوّله ، وإن كانت هذه الزيادة لا تكون إلّا في الفِعْلِ ، ويكون وزنها (إنْفَعْل) .

المشترك صورة بين الأسماء والأفعال مع اختلاف الوزن تقديراً

قد يشترك بعض الأسماء مع بعض الأفعال في الصورة ، ويكون الخلاف في الوزن تقديراً ، ومِنْ ذلِكَ :

١ ـ صَبّ وقَرّ تَحْتَمِلاَنِ أَنْ تَكُونَا اسمين ، وأن تكونا فِعْلَيْنِ ، ولا يُفْرَقُ بَيْنَ الاسمِ والفِعْلِ إلّا بالسِّياقِ ، والعَلاَمَاتِ الّتي يَخْتَصُّ بها الاسْمُ أَو الفِعْلُ ، وحركة آخرِهِ ؛ « لأَنَّهُمْ قالوا : رَجُلٌ صَبٌّ ويَوْمٌ قَرٌّ ، وأَصْلُهُمَا : صَبِبٌ وقَرِرٌ ، لأنّك تقولُ : صَبِبْتَ يا رَجُلُ ، وقَرِرْتَ يا يَوْمَنَا . فهذا كقولك : حَذِرَ فهو حَذِرٌ ، وبَطِرَ فَهُوَ بَطِرٌ »[2] .

ويُؤْخَذُ من هذا النَّصِّ اتِّحادُ صورةِ الفِعْلِ مع الوَصْفِ في باب فَرِحَ يَفْرَحُ سواء أكان مُضَاعفاً أَمْ غيرِ مُضَاعَفٍ ، واللَّبْسُ إنَّما يَكُونُ في حال إسكانِ آخِرِهِ للوقْفِ أَوْ غيره ، وعدم لحاق العلامة الّتي تميزه إن كان فعلاً أو اسماً . أمّا إنْ ظهرتْ حركَةُ الآخر ولزم البناء على الفتح ، فهو الفعل ، وإلّا فهو الاسم ، والميزان الصَّرفيّ لا يُغِير حركة الآخِرِ أهمّيَّةً .

٢ ـ طَلَب تحتمل أن تكونَ فِعْلاً ماضِياً مبنيّاً على الفتح ، وتحتمل أن تكون مصدراً ، ليس بين الوزنين خلاف ظاهر إلّا في حركة الحرف الآخِرِ ، وليست من

---

(١) اللسان (قحل) .
(٢) المنصف ١ / ٢٢٠ .

مجال الميزان ، بل من مجالِ الإعراب . فالتغيير أو الاختلاف تقديريّ ، « ولولا التقدير لكان اللّفظ عَيْنَ اللّفظ »[1] . ويقال هذا في كل فعل مفتوح العين في الماضي ، مصدره على (فعَل) .

٣ ـ صَيْد ، إن قلنا: صَيْدَ[2] البعير فهو فِعْلٌ ، وأن قلنا الصَّيْد سمين. فهو اسم ، وأنت ترى أنّهما على فَعْل ، وحركة الآخر تعيِّن كونه اسماً أو فِعْلاً ، كما أنّ السّياقَ يعيِّنهُ ، وليس الكَلاَمُ فيه من مَجَالِ الميزانِ ، بل من مجالِ الإعْرَابِ .

المشترك صورةً بين الأسماء والأفعال مع اختلاف الوزن :

قد يتّفق الاسم مع الفِعْلِ في الصُّورة . مع اختلاف الوزن ، وذلك في المضاعف ؛ حيث تتّحد صورة المصدر وصورة الفِعْل ، تقولُ : شَدّ . تحتمل أن تكون فِعْلاً وتحتمل أن تكون مصدراً ، فإن كانت فِعلاً فوزنها (فَعَلَ) وإن كانت مصدراً فوزنها (فَعْل) ، هذا إذا لم يَكُنْ في الكلمة ما يَميزُها ، فإنْ كان فيها ما يميزها ، مثل تحرّك آخره بالفتح وهُو بناءٌ اختص به الماضي فهُوَ فِعْلٌ ، ولا يحتمل غير ذلك ، ووزنه فَعَل ؛ لما تقدَّم مِن أَنَّ الإدغامَ لا يُعْتَدُّ بهِ في الميزانِ .

اتّحاد الصورة والوزن ، مع الخلاف التقديريّ :

اتّحاد صورة المفردِ الواويِّ العَيْن ، المضمومِ الفاءِ مع صورة الجمعِ إذا كان جَمْعاً لاسمٍ ثلاثيّ قبل آخره مَدَّةٌ ، وعينه مُعَلَّةٌ .

يقولون في جمع نَوَار : نُوَّر ، وأَصْلُهُ (نُوْر) بضمِّ العين والفَاءِ « ولكنّهم هَرَبُوا مِنَ الضَّمَّةِ إلى السُّكونِ ؛ استثقالاً للضَّمَّةِ في الواوِ ، ولمّا كانوا يقولون في

---

(١) تصريف الأسماء ٤٧ .

(٢) فَعْل ليس من أبنية الأفعالِ ، بل يمتنع وجود فعلٍ ثلاثيّ ساكن العين أصالةً : لئلاّ يلتقي ساكنان عند اتصاله بضمير رفع متحرك . وإن ورد فِعْلٌ ساكن العين ، فهو من باب التفريع ضرورةً أو تخفيفاً .

الرّسُلِ والكُتُبِ : رُسْلٌ وكُتْبٌ ، فيسكنون غير الواو كراهيَةَ الضَّمَّة ، ويجيزون التسكينَ والتّحريكَ ، كانتِ الواو حَقِيقةً بإلزامِ السُّكُونِ ؛ لأنّه قَدِ انضمَّ إلى أَنَّ الحرَكة مستثقَلَةٌ ؛ أَنَّ الحرف نَفْسَهُ واوٌ ، والواو ثَقِيلةٌ ، فلذلك اقتصروا فيها على التَّسْكِينِ وَحْدَهُ »[1] .

والنّور أيضاً معروف ، مفرد ليس بجمعٍ ، وزنه فُعْل ، لا تخفيف فيه ، فالصُّورة واحدة ، والوزن واحد ، والخلاف تقديريٌّ ، فوزن المفرد مثل قُفْل ، ووزن الجمع مثل خُضْر .

ومثله ألفاظٌ لاتضبطها قاعدة ، فَرَطَ الحَدِيثُ عنها[2] .

ـ اتِّحاد صورة المصغّر مع اخْتِلاَفِ أَصْلَيِ المصغَّرِ تَقْدِيراً ، فيتّحد الوزن التصغيريّ ، ويختلف الوَزْنُ الصَّرْفِيُّ تَقْدِيراً .

وذلك مثل (خطايا) مسمّى به ، ذهب الخليل إلى حذف الألف من (خطايا) في التحقير ، فيصير ـ بَعْدَ رَدِّ الهمزَةِ الّتي هِيَ لاَمٌ ـ كَأَنَّهُ حَقَّرَ خَطَيَأً ، فيقول : خُطَيِّءٌ ، فيدغم يَاءَ التحقير في ياءِ خَطيأ ، فالوزن التَّصْغِيريُّ فُعَيْعِل ، والصّرفيّ فُعَيِّلٌ .

وذهب يونُسُ إلى حذف الياءِ مِنْ خطايا ؛ لأنّها نظيرة الهمزة من قبائل ، ويردّ الهمزةَ الّتي هِيَ لاَمٌ ، فيصير كَأنّه حَقَّر (خَطَاءً) بوزنِ (خَطَاع) كما تقول في (خطاعٍ) : خُطَيِّع ، فكذلِكَ تَقُولُ في تحقير (خَطاءٍ) : خُطَيِّءٌ . وزنها التصغيريّ (فُعَيْعِلٌ) . والصّرفيّ (فُعَيِّلٌ) . فيتّفق اللّفظانِ على هذا من أصلين مختلفين (أي مكبّريهما المقدَّرين) وتقديرين متضادين ، مع اتِّفاق ظاهر الوزن ؛ إذِ اليَاءُ الثّانية في مذهب الخليل هِيَ همزة فعائل التي كانت في المفرد

---

(١) المنصف ١ / ٢٣٦

(٢) انظر مثلاً ص ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ من هذا البحث ، والمنصف ٢ / ٨٧

ياءً ، ثم قلبت همزة . وفي مذهب يونس هِيَ الألف التي تُزاد في صيغة منتهى الجموع[1] .

وبهذا نختم هذا البحث ، بعد أن أتَيْنا على عُظْم مسائل احتمال الصورة اللّفظيّة لغير وزنٍ واحدٍ ، وأوردنا شيئاً من الألفاظ التي تحتمل غير وزن واحد ، ولا أَدّعِي إنني استوعبت جميع الألفاظ أو قاربْتُ ، بل إنّني ذكرْتُ شيئاً ، وتركْتُ أشياء يمكن أن تَدْخُلَ فيما ذكر ، ويمكن أن يُقَاسَ ما تُرك على ماذكِر . وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رَبِّ العالمين ، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات ، وصلَى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وآله وصحبه .

* * * * *

(١) انظر المنصف ٢ / ٨٦ ـ ٨٨ .

دليل المصـــادر والمراجـــع

- الأشباه والنظائر / السيوطي (٩١١) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد / مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة / ١٣٩٥ هـ .
- الأفعال / ابن القطاع (٥١٥) صورة عن الطبعة الأولى بحيدر آباد /الهند / ١٣٦٠ هـ .
- الأمالي الشجرية / هبة الله بن علي العلويّ (٥٤٢) صورة عن طبعة الهند .
- البصريات / أبو علي الفارسيّ (٣٧٧) تحقيق د. محمد الشاطر / مطبعة المدني / القاهرة / ط أولى / ١٤٠٥ هـ .
- بغية الآمال / اللّبلي (٦٩٠) تحقيق د. سليمان العايد .
- التصريح على التوضيح / خالد الأزهريّ (٩٠٥) دار الفكر / بيروت / صورة .
- التصريف للمازني (٢٤٩) = المنصف لابن جني .
- تصريف الأسماء / محمد الطنطاوي ( ) ط الخامسة ١٣٧٥ هـ الناشر كلية اللغة العربية / الأزهر .
- تصريف الأفعال ومقدمة الصرف / عبد الحميد عنتر / ط ثانية / ١٤٠٩ هـ / الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة .
- تهذيب اللغة / الأزهري (٣٧٠) تحقيق جماعة / القاهرة .
- حاشية الجاربردي لابن جماعة = شرح الجاربرديّ .
- حاشية الصابن على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك / الناشر / دار إحياء الكتب العربية / عيسى الحلبي / مصر .
- الخصائص / ابن جني (٣٩٢) تحقيق محمد عليّ النجّار / صورة .
- دراسات لأسلوب القرآن / محمد عبدالخالق عضيمة (١٤٠٤ هـ) القسم الثاني / الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- ديوان الأدب / إسحاق بن إبراهيم الفارابي (٣٥٠) تحقيق د. أحمد مختار عمر / القاهرة / ١٣٩٥ هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك = حاشية الصبان .
- شرح الجاربرديّ لشافية ابن الحاجب (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) عالم الكتب / ط ثالثة / ١٤٠٤ هـ صورة .

- شرح شافية ابن الحاجب / الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي (٦٨٦) تحقيق محمد نور الحسن وزميليه / ط ١٣٩٥ هـ / بيروت . صورة . نشر دار الباز . مكة .
- شرح شواهد الشافية / عبدالقادر البغداديّ (١٠٩٣) = شرح شافية الحاجب .
- شرح المفصل / يعيش بن يعيش (٦٤٣) صورة عن الطبعة الأولى .
- الصحاح / الجوهريّ (٣٩٣ تقريباً) نشر أحمد عبدالغفور عطّار .
- عروض الورقة / الجوهريّ (٣٩٣ تقريباً) تحقيق د. صالح جمال بدويّ / نادي مكة الثقافي / ١٤٠٦ هـ مكة .
- القاموس / الفيروز آبادي (٨١٧) ط ثالثة/ ١٣٠١ / مصر .
- القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل / عبدالحميد عنتر / ط ثانية ١٤٠٩ / الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة .
- القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال / عبدالسميع شبانه/ ط ثالثة / ١٣٨٦ / القاهرة .
- الكتاب / سيبويه عمرو بن عثمان (١٨٠ تقريباً) تحقيق عبد السلام هارون / مصر .
- لسان العرب / ابن منظور (٧١١) دار لسان العرب / بيروت .
- المصباح المنير / الفيوميّ (٧٧٠) الناشر مصطفى الحلبي / القاهرة .
- المعرب للجواليقي (٥٤٠) تحقيق أحمد محمد شاكر / ط ثانية / ١٣٨٩ .
- المغني في تصريف الأفعال / محمد عبد الخالق عضمية (١٤٠٤) ط أولى / ١٣٧٤ / دار العهد الجديد / القاهرة .
- المقتضب / المبرد (٢٨٥) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / القاهرة .
- المنصف / ابن جني (٣٩٢) تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين / ١٣٧٣ / القاهرة .
- نظم الفوائد / ابن مالك (٦٧٢) تحقيق د. سليمان العايد / مجلة جامعة أم القرى / العدد الثاني .
- الوافي في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل / أحمد ابراهيم عمارة / ط رابعة ١٤٠٨ / الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة .